التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022-2015)

الفهرس

جدول الاختصارات 5

توجه حكومة دولة الكويت نحو الإستدامة و التطوير 7

مشاريع برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 2015 الى 2022 16

مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 18

مشروع دعم ديوان المحاسبة لتقييم الأداء والتدقيق الداخلي 20

مشروع تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة 22

مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات 24

مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للمرور 26

مشروع تعزيز القدرات الوطنية لإعداد تقرير توقعات الطاقة الوطنية الكويتية 28

مشروع دعم إنشاء مركز الكويت للسياسات العامة 30

مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين 34

مشروع دعم الهيئة العامة للبيئة في تنفيذ مبادرة الحوكمة البيئية 37

مشروع الحفاظ على التراث الثقافي الكويتي 39

مشروع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في دولة الكويت 41

مشروع إعداد تقرير التنمية البشرية لدولة الكويت 45

مشروع تمكين الشباب والرياضة في دولة الكويت 47

مشروع دعم الهيئة العامة للقوى العاملة 49

مشروع دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية 52

تنفيذ برنامج العمل اللائق في الكويت 57

تعزيز الجهود الحكومية الكويتية لتعزيز المتطلبات النزيهة لتوظيف العمالة الأجنبية 59

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة وباء كوفيد-19 61

الملحق 1 65

الملحق 2 66

جدول الاختصارات

المعنى	الاختصار
الجامعة الأمريكية في بيروت	AUB
مكتب تنميه البرامج	BDP
مكتب العلاقات العامة والاقتصاد	BERA
مكتب السياسات والبرامج	BPPS
وثيقة البرنامج الوطني	CPD
الإدارة المركزية للإحصاء	CSB
برنامج العمل اللائق الوطني	DWCP
مركز أبحاث الطاقة والبناء	EBRC
قانون حماية البيئة الجديد	EPL
دليل نظام ضمان الجودة والمراقبة والتقييم	GAAIA
الإدارة العامة للمرور	GDT
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	GSSCPD
أهداف التنمية الجديدة المتفق عليها دوليا	IADG
الوكالة الدولية للطاقة	IEA
منظمة العمل الدولية	ILO
بمعايير العمل الدولية	ILS
المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين	IMAGES
منظمة الهجرة الدولية	IOM
نظام نزاهة التوظيف الدولي	IRIS
برنامج الموظفين الفنيين المبتديين	JPO
غرفة تجارة وصناعة الكويت	KCCI
الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت	KEPA
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	KFAS
الاستراتيجية الوطني للنزاهة ومكافحه الفساد	KIACS
معهد الكويت للأبحاث العلمية	KISR
خطة التنمية الوطنية الكويتية	KNDP
رؤيه الطاقة الوطنية في دولة الكويت	KNEO
مختبر الكويت لتقييم السياسات	KPAL
مؤشرات الأداء الرئيسية	KPI
مركز الكويت للسياسات العامة	KPPC
نظام إدارة بيانات حوادث الطرق الكويتي	KRADMS
الاتحاد العام لعمال الكويت	KTUF
برنامج تحليل سياسة الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ	LEAP
كلية لندن للاقتصاد	LSE
الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف	MEA'S
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	NCCAL
التقييم الذاتي للقدرات الوطنية	NCSA
التنفيذ الوطني	NIM
الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور والمواصلات	NTTS
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
معهد أكسفورد لدراسات الطاقة	OIES
مكتب إدارة المعلومات والإدارة والتكنلوجيا	OIMT
خدمات السلامة والصحة المهنية	OSH
الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة	PADA
الهيئة العامة للغذاء والتغذية	PAFN
للهيئة العامة للرعاية السكنية	PAHW
الهيئة العمه للقوه العاملة	PAM
الهيئة العامة للرياضة	PAS
ديوان المحاسبة	SAB
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
معهد ستوكهولم للبيئة	SEI
إجراءات التشغيل القياسية	SOP
شبكات الأمان الاجتماعي	SSN
منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية	STI
تحليل القوة، الضعف، الفرصة، المخاطر	SWOT
الامم المتحدة	UN
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	UNCDF
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	UNDESA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
مكتب الأمم المتحدة لمكافحه الإرهاب	UNOCT
برنامج الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات	UNODC
برنامج متطوعي الأمم المتحدة	UNV
منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمراءة والمساوة بين الجنسين	UNWOMEN
العنف ضد النساء والفتيات	VAGW
التقرير الطوعي الوطني	VNR
توقعات الطاقة العالمية	WEO
توقعات الطاقة العالمية	WEO
المشروع مبادئ تمكين المراءة	WEP
منظمه الصحة العالمية	WHO
منظمة مشروع العدالة العالمي	WJP
مركز دراسات وأبحاث المراءة بجامعة الكويت	WSRC
الهيئة العامة للشباب	YPA

توجه حكومة دولة الكويت نحو الإستدامة و التطوير

رؤية الكويت 2035

منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في 1963، تواصل دولة الكويت الالتزام بكونها شريكاً فاعلاً في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفي تحقيق التنمية المستدامة وبدورها القيادي في مجال العمل الإنساني. وبالفعل، فقد منحت الأمم المتحدة سنة 2014 الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لقب «قائد العمل الإنساني» تقديراً للجهود الإنسانية الإيجابية التي قامت بها دولة الكويت خلال العديد من الأزمات التي مرت بها المنطقة وعلى وجه التحديد تقديرا للقيادة الكويتية وللتمويل السخي للمساعدة في إنقاذ الأف الأرواح، وإلهامها للآخرين ليكونوا جزءاً من هذا التضامن الدولي.

قبل سنوات قليلة من تبنيها للأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، كانت الكويت قد وضعت رؤية بعيدة المدى 2035 تقوم على خمسة أهداف استراتيجية مترابطة تتحقق من خلال خمس خطط خمسية تنموية. وتتطلع الرؤية إلى جعل الكويت مركزا مالياً وتجارياً من خلال خلق الظروف المواتية لتعزيز وتحسين حجم الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتطوير جودة التعليم وتدريب الشباب وتحقيق التنمية الشاملة. كما تركز الرؤية على الاهتمام بالدور الهام للبحوث العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والسلام والازدهار المستدام والشامل

تقوم رؤية الكويت 2035 على سبعة ركائز تدعم بعضها البعض باعتبارها حجر الأساس للاستراتيجية وهي مستوحاة - إلى حد كبير - من الأركان الخمسة للتنمية المستدامة وهي:

1. إدارة حكومية فعالة: تهدف إلى إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام.
2. اقتصاد متنوع مستدام: تهدف إلى تطوير الاقتصاد المتنوع والمزدهر بغرض تقليل الاعتماد على الإيرادات المحققة من صادرات النفط.
3. بنية تحتية مطورة: تهدف إلى تطوير وتحديث البنية التحتية الوطنية بغرض تحسين نوعية الحياة للجميع.
4. بيئة معيشية مستدامة: تهدف إلى ضمان توافر أماكن الإقامة للعيش فيها من خلال توفير الموارد والأساليب المعيشية المناسبة بيئياً.
5. رأس مال بشري إبداعي: تهدف إلى إصلاح نظام التعليم بهدف تحسين أعداد وتجهيز الشباب لكي يصبحوا أفراداً تنافسيين ومنتجين في قطاع القوى العاملة.
6. رعاية صحية عالية الجودة: تهدف إلى تحسين جودة الخدمات في نظام الرعاية الصحية العامة وتطوير القدرات الوطنية بتكلفة معقولة.
7. مكانة دولية متميزة: تهدف إلى تعزيز الحضور الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في ميادين العمل الدبلوماسي والتجاري والثقافي والإنمائي والإنساني .

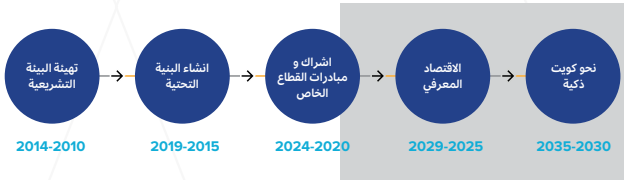

مواءمة رؤية الدولة 2035 وخطة التنمية الوطنية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030

وقعت دولة الكويت على الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المتضمنة الغايات ال 169 والمؤشرات الـ 232 في سبتمبر 2015 في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 25 سبتمبر 2015. ومنذ ذلك الحين، تسعى دولة الكويت إلى الالتزام التام بأجندة 2030 وتطبيقها وفقاً للرؤية الوطنية 2035. وبالفعل، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت على نحو استراتيجي ومتواصل خلال السنوات الأربع الأخيرة بتنظيم وعقد اجتماعات وورش عمل تشاورية للجهات المعنية الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تضافر الجهود وتوافق وتوحيد الآراء بشأن السياسات والدعم المؤسساتي وتسخير الموارد اللازمة والتأييد المطلوب فضلا عن زيادة التوعية فيما يتعلق بالعمل على توافق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لخطط التنمية الوطنية ورؤية الدولة 2035 مع الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030. حيث تطمح إلى مطابقة الركائز السبعة لرؤية 2035 من الناحية الاستراتيجية وخطة التنمية الوطنية ومواءمتها مع أهداف وغايات التنمية المستدامة في ظل الأركان الخمسة وهي كوكب الأرض والسكان والازدهار والسلام والشراكات. يوضح الجدول التالي توافق ركائز رؤية 2035 مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة

ركائز رؤية الكويت 2035	اهداف التنمية المستدامة
الركيزة (1) : **ادارة حكومية فعالة**	الهدف 10 : الحد من عدم المساواة في و بين الدول. الهدف 12: ضمان انماط الانتاج و الاستهلاك المستدامه.
الركيزة (2) : **اقتصاد متنوع مستدام**	الهدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المستدام و المطرد و الشامل و العمالة المنتجة و الشاملة و توفير العمل اللائق للجميع.
الركيزة (3) : **بنية تحتية متطورة**	الهدف 6 : ضمان توافر المياه و مرافق الصرف الصحي للجميع و الادارة المستدامة لها. الهدف 9 : انشاء بنية تحتية اساسية مرنه و تعزيز التصنيع الشامل و المستدام ، تعزيز الابتكار.
الركيزة (4) : **بيئة معيشية مستدامة**	الهدف 7 : ضمان الحصول علي الطاقة الحديثة و الموثوق فيها و المستدامة للجميع. الهدف 11 : جعل المدن و مناطق التجمعات البشرية شاملة و امنه و مرنه و مستدامه. الهدف 13 : اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ و اثاره. الهدف 14 : الحفاظ علي المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها بطريقه مستدامه من اجل التنمية المستدامه. الهدف 15 : حماية استعادة و تعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الارضية و ادارة الغابات علي نحو مستدام و مكافحة التصحر و مكافحة التدهور و منع تدهور الاراضي و الوقف التدريجي للتدهور و منع فقدان التنوع التكنولوجي.
الركيزة (5) : **رعاية صحية عالية الجودة**	الهدف 3 : ضمان الحياة الصحية و تعزيز الرفاهية لجميع الاعمار.
الركيزة (6) : **راس مال بشري ابداعي**	الهدف 1 : القضاء علي الفقر بجميع اشكاله في اي مكان كان. الهدف 2 : القضاء على الجوع و تحقيق الامن الغذائي و تحسن التغذية و تعزيز الزراعة المستدامة. الهدف 3 : ضمان التعليم الجيد الشامل و العادل. الهدف 5 : تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين جميع النساء و الفتيات.
الركيزة (7) : **مكانه دولية متميزة**	الهدف 16 : تعزيز المجتمعات السلمية و الشاملة من اجل التنمية المستدامة و توفير سبل الحصول علي العدالة للجميع و بناء المؤسسات الفعالة و الخاضعة للمسائلة و الشاملة علي كافة المستويات . الهدف 17 : تعزيز وسائل تنفيذ و تنشيط الشراكات العالمية من اجل التنميه المستدامه.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD)

تم تكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) بتوجيه عملية التنمية في البلاد، بما يتماشى مع رؤية دولة الكويت 2035 واستراتيجية التنمية الوطنية. ويتحقق ذلك من خلال خطط التنمية الخمسية والسنوية المبنية على الأدلة التي أقرها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (SCPD). كما تتولى الأمانة العامة تنفيذ ومتابعة قرارات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ورفع التقارير الدورية للتنفيذ.

تتولى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المهام التالية:

1. إعداد مقترحات استراتيجية التنمية الوطنية، وبرنامج العمل الحكومي بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة، وكذلك مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط العمل، كما يشرف على عملية المتابعة ويقدم تقارير دورية عن التقدم المحرز فيها.
2. إجراء البحوث والتنبؤ بالتخطيط التنموي الوطني وفق أحدث التطورات والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية.
3. التنسيق ومراقبة التنفيذ لبرامج المساعدة الفنية من قبل المنظمات الدولية في إطار برنامج التعاون الوطني.
4. جمع وتحليل البيانات والتقارير الخاصة بالأنشطة ذات العلاقة بالتنمية.

5. إعداد تقارير دورية عن سير العمل ورفعها إلى أعضاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من 170 دولة وإقليم، للمساعدة في تحقيق القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة والإقصاء. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على تطوير السياسات، ومهارات القيادة، وقدرات الشراكة، والقدرات المؤسسية وبناء المرونة لاستدامة نتائج التنمية.

التنمية الشاملة والخدمات الجيدة والاستدامة البيئية والحوكمة الجيدة والأمان هي أسس التقدم والتنمية المستدامة. يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرته التنموية العريضة الممتدة لعقود في دعم الدول والشعوب لتحقيق تطلعاتها التنموية.

الشراكة بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

النظير الرئيسي للمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت هو الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حيث إنهم يعملون في المشاريع والأنشطة التي تتوافق بشكل مباشر مع خطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP) وأجندة 2030 للتنمية المستدامة. وتشرف إدارة التعاون الدولي التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على تنفيذ المشاريع خلال دورة البرمجة الخاصة به. وتدار المشاريع على الصعيد الوطني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع ممثلي الحكومة. وقد تسعى بعض مشاريع التنمية إلى الحصول على مساعدة وكالات الأمم المتحدة الفنية الأخرى لاستكمال التنفيذ.

حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تربط حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة طويلة الأمد تعود إلى 9 مارس 1963. ومع ذلك، فقد اختلف نوع الدعم، ويمكن النظر إليه من خلال 4 مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى استمرت لمدة 12 عامًا وتزامنت مع بدايات التطور الحديث لدولة الكويت. في السنوات التي أعقبت استقلال دولة الكويت، بدأت احتياجات التنمية تظهر حيث تطلبت البنية التحتية والمرافق العامة دعم الخبرة الدولية. وقد تم السعي للحصول على المساعدة الفنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلبية هذه الحاجة وتشكيل مشاريع تنموية مشتركة، من ضمن المجالات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاريع التي تشمل تحسين التعليم والصرف الصحي والمياه والرعاية الصحية والزراعة والنقل.

المرحلة الثانية التي امتدت لمدة 14 عاما أدى خلالها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في تنسيق وتقديم المساعدة الفنية المتخصصة لدولة الكويت، وذلك من خلال إطار البرنامج الوطني الذي أعدته وتشرف عليه وزارة التخطيط، كما تم بالتعاون مع وزارة الخارجية تنفيذ 4 برامج وطنية خلال 14 عامًا، بدأت بالبرنامج الوطني الأول (1975-1979)، وانتهاءً بالبرنامج الوطني الرابع (1986-1989).

المرحلة الثالثة التي تعتبر «المرحلة الانتقالية» إلى ما بعد تحرير دولة الكويت عام 1991، وتمحورت حول إعادة بناء البلاد استجابة للدمار والتخريب الذي تعرضت له من قبل قوات الاحتلال العراقي خلال حرب الخليج الأولى. وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي نتجت عن الاحتلال، فقد تم تأجيل المشاريع التنموية التي أعدت بشكل متقدم، واستؤنف البرنامج بعد انتهاء الحرب وتحرير دولة الكويت.

المرحلة الرابعة امتدت من عام 1992 حتى الآن وتضمنت العديد من البرامج والمشاريع التنموية المختلفة. تأتي مجالات الدعم التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكومة دولة الكويت من خلال وثيقة البرنامج القطري (CPD) ويغطي البرنامج التاسع الفترة من 2015-2019 ويستخدم خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمدير للمعرفة والشراكة لتعزيز أهداف إنمائية متعددة الأبعاد شاملة ومستدامة وناجحة. طوال فترة تنفيذ البرنامج، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت الخبرة الفنية والخدمات الاستشارية لدعم دولة الكويت والشركاء الآخرين في تحقيق أهداف التنمية المرتبطة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتنمية البشرية والتميز المؤسسي والشراكة الاستراتيجية.

في عام 2015 وأثناء تنفيذ البرنامج، اعتمدت الأمم المتحدة و193 دولة عضوًا أهداف التنمية المستدامة باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

تُلخص أهداف التنمية المستدامة في جميع أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال صناعات تحويلية تغطي جميع مناحي الحياة في شكل 17 هدفًا متكاملًا مترابطًا وداعمًا لبعضه البعض.

كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمة المقيمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لديها برنامج قطري للتعاون في دولة الكويت بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت للفترة 2015-2020 وقد حدد البرنامج القطري أربع نتائج يجب تحقيقها:

1. وضع أطر السياسات والأطر التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرنة لبناء القدرات لتحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين (النمو والتنمية المستدامين).
2. الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الكفاءة وزيادة التمكين الاجتماعي.
3. تتسم الحوكمة والإدارة المؤسسية بالكفاءة والشفافية وسهولة الوصول إليها والتنافسية الخاضعة للمساءلة (الحوكمة والإدارة المؤسسية).
4. إنشاء شراكات استراتيجية متعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، وذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، للنهوض بخطة التنمية لما بعد عام 2015 (الشراكات المتعددة الأطراف).

آلية حوكمة المشاريع

نفذت جميع المشاريع من قبل الحكومة وبمساعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق دعم التنفيذ الوطني (NIM).

الجهة المستفيدة أو الوكالة الحكومية المنفذة هي المسؤولة عن متابعة تنفيذ أنشطة المشروع. خدمات الدعم التي يقدمها البرنامج الإنمائي للتنفيذ الوطني تتركز عادةً في المشتريات والتوظيف. وفقًا لتعريف الطرف المسؤول، قد تشمل خدمات الدعم أيضًا تنفيذ أنشطة مثل تنظيم الأحداث أو المؤتمرات الاستراتيجية وإنتاج مخرجات مثل الأبحاث المنتجة.

وبهذه الطريقة، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات الشراء / الالتزام وكذلك الإنفاق. تجري المعاملة من الطلب إلى الإنفاق، مع عدم تحويل أي نقود إلى الشريك المنفذ.

هيكل مجلس إدارة المشاريع

يتكون مجلس إدارة المشروع من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية - إدارة التعاون الدولي - الجهة المستفيدة - ومسؤولي تنفيذ المشروع من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الأخرى المشاركة في التنفيذ، إن وجدت.

يترأس الأمين العام أو من ينوب عنه إدارة اجتماع مجلس إدارة المشروع، ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة سير إنجاز المشروع وتحقيق النتائج.

مسؤوليات اللجنة التنسيقية لإدارة المشروع

- الموافقة على بدء المشروع من خلال اعتماد وثيقة المشروع.
- الاتفاق على مسؤوليات إدارة المشروع.
- تقييم واعتماد خطط المشاريع المقدمة من قبل مدير المشروع.
- تخصيص الموارد المطلوبة بموجب خطة المشروع.

- يتم توفير التوجيه والإرشاد العام في المشروع، مما يضمن تنفيذ المشروع وفقًا للموارد المخصصة له.
- مراجعة كل مرحلة مكتملة من المشروع واعتماد التقدم إلى المرحلة التالية.
- تقييم واتخاذ قرار بشأن التغييرات في المشروع.
- التأكد من أن جميع الإنجازات المخططة خلال كل مرحلة يتم تسليمها بشكل مرضٍ، بالإضافة إلى مراجعة التقارير المالية للمصروفات والخطط.
- إدارة المخاطر.

مشاريع برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 2015 الى 2022

ركزت خطة التنمية الوطنية الكويتية (2015-2020) على 7 ركائز شملت تطوير إدارة المؤسسات العامة والخدمات الإحصائية وتعزيز الأداء للقطاع الصحي والشراكة بين القطاعين العام والخاص. واستجابة لذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تصورًا لما يزيد عن 15 مشروعًا يساهم في دعم البرنامج الوطني للتنمية المستدامة، وجميعها تحقق أهداف التنمية المستدامة وفق الآتي:

اسم المشروع	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	ركائز الخطة
مشروع الدعم للهيئة العامة للقوى العاملة	10 - 8	1-7
مشروع دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية	16	1
مشروع تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة	4-8-10-11-17	5-6
مشروع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في دولة الكويت	17 - 4	6-7
مشروع تمكين الشباب والرياضة في دوله الكويت	3-4-8-10-16	1-6-7
مشروع ديوان المحاسبة لدعم تقييم الأداء والتدقيق الداخلي	16	1
مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للمرور	3-11-16	1
مشروع إعداد تقرير التنمية البشرية لدولة الكويت	4	6
مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات	3-16	1-5
مشروع دعم الهيئة العامة للبيئة في تنفيذ مبادرة الحوكمة البيئية	6-7-11-12-13-14-15	4
مشروع دعم إنشاء مركز الكويت للسياسات العامة	3-4-6-7-8-9-11-16	1

اسم المشروع	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	ركائز الخطة
مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين	5-8-10-16	1-6
مشروع الحفاظ على التراث الثقافي الكويتي	11-17	7
مشروع تعزيز القدرات الوطنية لإعداد تقرير توقعات الطاقة الوطنية الكويتية	7-12-13	4
مشروع مكافحة الفساد في دولة الكويت	16	1
تنفيذ برنامج العمل اللائق في الكويت	8-10	1-6
تعزيز الجهود الحكومية الكويتية لتعزيز المتطلبات النزيهة لتوظيف العمالة الأجنبية	8-10	7

مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز حوكمة ودور هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) تعاونت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتعزيز وتقوية القدرات التنظيمية طويلة المدى للهيئة والحد من الفساد في دولة الكويت من خلال استراتيجية وطنية طموحة. قبل بدء المشروع في عام 2018، احتلت دولة الكويت المرتبة 85 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، وبحلول عام 2021، ارتفع ترتيب دولة الكويت إلى 73 من أصل 180 دولة، ويوضح هذا التحسن مدى التزام دولة الكويت بأن تصبح مجتمعاً خالٍ من جميع أشكال الفساد.

صمم المشروع للمساهمة في التزام دولة الكويت بتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة، تحديدًا لتنفيذ الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والمساهمة في ركيزة إدارة حكومية فاعلة لخطة التنمية الوطنية الكويتية.

نتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لتحقيق النتائج التالية:

- **إصدار أول استراتيجية وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (KIACS) في دولة الكويت.**

تمتد الاستراتيجية الوطنية على مدى 5 سنوات من 2019 إلى 2024، وقد تم تطويرها على أساس منهجية علمية متخصصة، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، باستخدام مبادئ الديمقراطية. تم إعداد الاستراتيجية من خلال إتباع نهج تشاركي يتضمن الاستفادة من خبرات الممثلين الوطنيين والدوليين رفيعي المستوى وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

تتكون الاستراتيجية من أربع ركائز أساسية:

- **الركيزة الأولى** - القطاع العام: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير كفاءة وفعالية الخدمات العامة بحيث يتم تقديمها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.
- **الركيزة الثانية** - القطاع الخاص: تشجيع القطاع الخاص على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- **الركيزة الثالثة** - المجتمع: تمكين المجتمع من المساهمة في

بناء ثقافة تعزز النزاهة ومكافحة الفساد.

- **الركيزة الرابع** – الهيئات المتخصصة: تعزيز كفاءة وفاعلية الهيئات المتخصصة التي تركز على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تتكون كل ركيزة من مجموعة من الأهداف ما يقارب 13 مجالًا ذا أولوية موزعة على سبعة وأربعين مبادرة، ويعتمد تصميم كل مبادرة على أنشطة ومعايير ومؤشرات مختارة بعناية تتوج برؤية طموحة.

سيتم إدراج الكويت أيضا من خلال المشروع لأول مرة في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية (WJP) والذي يصنف البلدان بناءً على 7 عوامل تتضمن القيود على سلطة الحكومة وغياب الفساد وانفتاح الحكومة وحقوق الإنسان الأساسية والنظام والأمن والعدالة المدنية والجزائية وإنفاذ اللوائح والقانون. سيعطي التصنيف أيضًا صناع السياسات فكرة عن المجالات التي تحتاج الى التحسين.

مشروع تطوير وتطبيق الاستراتيجية التنظيمية الداخلية لنزاهة

بالنظر إلى أن نزاهة كمنظمة حكومية حديثة التأسيس، كان من الضروري ضمان التوافق بين الاستراتيجية الوطنية والاستراتيجية المؤسسية الداخلية المرغوبة. وبعد عقد العديد من ورش العمل والجلسات الاستشارية مع نزاهة، تمت مراجعة وتعزيز الهيكل التنظيمي الداخلي والسياسات والإجراءات والمواثيق والأطر الداخلية، وتم تطوير أنظمة المراقبة والتقييم بأهداف واضحة وخطوط أساسية وأهداف تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. في 15 يناير 2019 صادق صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح على الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد و تلاها المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الفساد في الكويت تحت رعاية «نزاهة من أجل التنمية» وقد استقطب المؤتمر خبراء دوليين حيث سعى إلى تعزيز ثقافة النزاهة في المجتمعات والمؤسسات، من خلال زيادة الوعي بأهمية القضاء على الفساد.

مشروع دعم ديوان المحاسبة لتقييم الأداء والتدقيق الداخلي

ادارة حكومية فعالة

16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS

ديوان المحاسبة جهاز رقابي يقوم بعمل الرقابة المالية على الجهات الحكومية المختلفة من خلال توفير عمليات تدقيق مالية مستقلة. نظرا لحاجة ديوان المحاسبة (SAB) إلى زيادة تحسين أنظمة الحوكمة حيث كانت رغبتهم في تطبيق نظام جديد يمكنهم من زيادة فعاليتهم في مراقبة الأداء وضمان الإلتزام باللوائح وفق المعايير الدولية الواضحة. وكجزء من أجندة الإصلاح الحكومية التي تعتمد على تطوير وحدة إدارية ورقابية فعالة داخل الحكومة. وعليه تعاون الديوان مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحسين القدرات التنظيمية وأنظمة الحوكمة .

وساهم المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحديدًا الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) كما ساهم في ركيزة إدارة حكومية فاعلة في خطة التنمية الوطنية الكويتية.

ونتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لتحقيق النتائج التالية:

تم تطوير الإطار استجابة لاهتمام دولة الكويت المتزايد لتطوير آليات أنظمة الحوكمة الفعالة لتعزيز المساءلة والنزاهة بين الجهات الحكومية. ستساعد النتائج على العمل لتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي تقدمها تلك الجهات وتعزيز الشفافية في جميع المجالات. ونتيجة لذلك، تم تطوير الإطار على أربع مراحل.

- **المرحلة الأولى** من المشروع بدأت بإجراء تحليل قطاعي رباعي (SWOT) الذي من شأنه تحديد نقاط القوة والفجوات والفرص والتهديدات بين القطاعات الحكومية (الصحة والتعليم والنفط) حيث كانت هذه القطاعات الثلاثة هي

المحاور الرئيسية الثلاثة لإطار الأداء الوطني.

- **في المرحلة الثانية** تم تطوير الإطار الوطني لإدارة الأداء. أثناء تطويره، تم عقد العديد من جلسات التشاور وإشراك أصحاب المصلحة لضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة في جميع مراحل العملية لضمان إتباع جميع المشاركين نهجًا معياريًا وتعاونيًا لتحقيق أهداف رؤية كويت جديدة 2035، وقد تم تحديد عمليات ومعايير واضحة لإدارة الأداء الوطني.
- **خلال المرحلة الثالثة**، حددت مجموعة من 40 مؤشر أداء رئيسي ونشرها عبر القطاعات الثلاثة لاستخدامها لمراقبة التقدم المحرز. وحددت خطوط الأساس وآليات الإبلاغ لمؤشرات الأداء الرئيسية. وأثناء تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية، تم إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال العملية بأكملها. كما عقدت ورش العمل التي أدت إلى تطويرها إلى جانب التحقق من صحة جميع البيانات من خلال الإدارة المركزية للإحصاء.
- **تضمنت المرحلة الأخيرة** تدريب موظفي ديوان المحاسبة (SAB) وأصحاب المصلحة على استخدام إطار إدارة الأداء الجديد.

تحسين معايير التدقيق الداخلي وأنظمة وقدرات الرقابة

في إطار دور ديوان المحاسبة كجهاز رقابي في زيادة وتحسين قدراته في مجال التدقيق الداخلي، ونتيجة لذلك، تم تطوير دليل التدقيق الداخلي بعنوان "دليل المدققين الداخليين" و"المدققين: دليل نظام ضمان الجودة والمراقبة والتقييم".

تلقى كل من ديوان المحاسبة والجهات الحكومية المسؤولة عن التدقيق الداخلي (GAAIA) تدريبًا منهجيًا لتقييم أداء التقارير المالية الحكومية الأخرى.

- تم إجراء تقييم للثغرات والمعايير والإجراءات الحالية لوظائف وقدرات وهيكل التدقيق الداخلي لأكثر من 35 جهة حكومية مختلفة. وأجري تقييم شامل للمهارات لتحديد الثغرات ذات الأولوية لضمان اقتراح حلول فعالة.
- مراجعة وتحسين إجراءات التشغيل الموحدة من خلال عقد الاجتماعات التشاورية مع إدارات التدقيق الداخلي و35 جهة حكومية خارجية مسؤولة عن التدقيق الداخلي (GAAIA)، ونتيجة لذلك وضعت منهجية جديدة.
- تم تطوير أنظمة جديدة لضمان الجودة والمراقبة والتقييم. ونتيجة لذلك، تم إصدار دليل المبادئ التوجيهية الداخلية الجديدة.
- تم تنظيم ورش عمل تدريبية لأكثر من 300 متدرب و35 مدربًا لتدريب كل من مدققي ديوان المحاسبة (SAB) والجهات الحكومية المسؤولة عن التدقيق الداخلي (GAAIA)، وتعريفهم بالأدلة الإرشادية المطورة والمعززة حديثًا.

وبالتالي، استفاد ديوان المحاسبة من برنامج التعاون الوطني بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية و مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مشروع تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة

بصفتها الهيئة الحكومية الوطنية المكلفة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، يتمثل دور الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (PADA) في تقديم خدمات متنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وضمان اندماجهم في المجتمع دون التعرض للتمييز مع الإيمان الأساسي بأن كل شخص يؤدي دورًا مهمًا في المساهمة في المجتمع وخطة التنمية الوطنية.

وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (PADA) حددت المهام التي ستحقق رؤية كويت جديدة 2035 تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تمكين وتسهيل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

ويكمن تعزيز الأداء التنظيمي للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (PADA) بشكل مباشر وفعال من خلال تمكين تنفيذ قانون حقوق ذوي الإعاقة (رقم 2010/8) من ضمان التعليم الجيد العادل بالإضافة الى ضمان حقوقهم وبناء قدراتهم وتكافؤ الفرص وعدم التميز.

ساهم المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أجندة 2030، وتحديدا الهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف 11(مدن ومجتمعات محليه مستدامه)، والهدف 17(بناء الشراكات من اجل الأهداف) مع المساهمة أيضًا في خطة التنمية الوطنية الكويتية من خلال ركيزة رعاية صحية عالية الجودة والتكامل من الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار ركيزة رأس مال بشري إبداعي.

أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لدعم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (PADA) والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة:

- تم إعداد إستراتيجية نوعية تهدف الى إزالة الحواجز المجتمعية والسلوكية التي تمنع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع (قدراتي).
- تقديم استراتيجيات مبنية على قصص ومعايير نجاح دولية وتم اقتراح مراجعة كاملة للهيكل التنظيمي ووظائف الوحدات التنظيمية واستراتيجية الموارد البشرية وإطار الكفاءة

والتوصيف الوظيفي.

- تم إنتاج نموذج للدعم التربوي وتعميمه في المدارس متضمنا الرسوم التعليمية لدعم تحليل الوضع، إطار عمل، المبادئ التوجيهية لبرامج الدعم التعليمي والمبادئ التوجيهية للتنفيذ.
- تطوير نموذج توظيف شامل للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (PADA) وشمل استراتيجية وخطة عمل.
- خلال المشروع، أطلقت حملة إعلامية تحت اسم «قدراتي» (#قدراتي) بالإضافة إلى العديد من الفعاليات التي أقيمت لرفع مستوى الوعي والتفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وخلق فرص لهم ليكونوا جزءًا فعالاً من مجتمعهم.
- تم تطوير رمز للتصميم العالمي الخاص بدولة الكويت، وتمت مراجعة التعديلات التي أدخلت على القوانين الحالية. كما تم تعزيز التنفيذ المفاهيمي والعملي لنموذج التصميم بما في ذلك تكنولوجيا التصميم.
- تطوير إطار عمل التحول الرقمي، والذي يتضمن استراتيجية الوصول إلى الموقع الإلكتروني (Web) والمبادئ التوجيهية بما في ذلك إمكانية التحول الرقمي ودليل التدريب الكاملة.

ونتيجة لذلك، تم تجهيز القدرات التنظيمية بشكل أفضل لمعالجة الوقاية والكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأشخاص ذوي الإعاقة ودعم تحسين ودمج مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الاجتماعي.

مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) بدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية وذلك لتطوير وإطلاق السياسة الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات 2017-2021 الخاصة بدولة الكويت. واسترشادا بخطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP) تم تطوير المشروع لمعالجة التحديات والاحتياجات الملحة لمشكلة تعاطي المخدرات في البلاد وللمساعدة في ضمان الحد من انتشار تعاطي المخدرات والوفاة بسبب الجرعة الزائدة.

ساهم المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحديدًا الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) وساهم في خطة التنمية الوطنية الكويتية من خلال ركيزتي رعاية صحية عالية الجودة وإدارة حكومية فاعلة.

ولإعداد الإستراتيجية الخاصة للوقاية من تعاطي المخدرات 2017 - 2021، تم عقد سلسلة من الأنشطة على أربع مراحل تهدف إلى تحسين خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج المجتمعي:

1. **بدأت المرحلة الأولى** من المشروع بإجراء العديد من التقييمات والدراسات للحصول على معلومات متعمقة حول خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات والتي من شأنها أن تعمل على توجيه الجهود لتطوير الاستراتيجية. وكان التقييم بمثابة نقطة انطلاق لاستهداف الجهود المبذولة لتحسين القدرات المؤسسية، وزيادة الوعي، وتنفيذ المداخلات اللازمة. كما تم إجراء التقييم عبر مختلف الوزارات والهيئات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف وغيرها. ونفذت العديد من ورش العمل لبناء القدرات المؤسسية لضمان إثراء خدماتها وهو مكون مهم يؤدي دورًا حاسمًا في تقدم الاستراتيجية الوطنية. ويعتبر نقل المعرفة مكونًا رئيسيًا في المشروع لضمان تنفيذ أهداف الإستراتيجية.

2. **في المرحلة الثانية** تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات. أثناء تطويرها، تم عقد العديد من جلسات التشاور وإشراك أصحاب المصلحة لضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية من خلال الاستفادة

من المعلومات التي تم الحصول عليها من التقييمات والدراسات فضلاً عن تجارب الخبراء المحليين والإقليميين. كما تم تشكيل وتدريب فريق تقني ومجموعات عمل على قضايا مراقبة المخدرات وإعداد تقارير عنها.

3. **خلال المرحلة الثالثة،** وضعت خطة لحملة إعلامية لمكافحة المخدرات تضمنت إعداد مواد وأنشطة توعوية، كما تم تطوير تطبيق إلكتروني للتوعية بتعاطي المخدرات.

4. **المرحلة الأخيرة** تضمنت التحقق من صحة الاستراتيجية من خلال مشاركة أصحاب المصلحة التي تضم جهات حكومية وغير حكومية.

نجح المشروع بشكل عام في تحسين المعرفة المتعمقة بالخدمات المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وتعزيز الوعي الوطني بمخاطر تعاطي المخدرات.

مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للمرور

في إطار الجهود المبذولة لتحسين إدارة حركة المرور في دولة الكويت، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) والإدارة العامة للمرور (GDT) بوزارة الداخلية تم دعم تنفيذ خطة طويلة الأجل وصياغة والاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل 2010-2020 (NTTS). وللمساهمة في تنفيذها، حيث تم تطوير القدرات الوطنية وإنشاء النظم الآلية المتخصصة.

تماشيا مع الأولويات المحددة في الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل (NTTS)، تم تصميم المشروع لدعم وزارة الداخلية في تطوير إدارة حركة مرور فعالة ومستدامة، وشبكة الطرق، وسلامة الطرق. وقد سعى المشروع إلى معالجة قضايا السلامة على الطرق والازدحام المروري والتنقل وجمع البيانات والتحقيق في حوادث الطرق بالإضافة الى تعزيز الكفاءة وتقديم الخدمات للجمهور. وتهدف الأنشطة إلى تحسين عملية التخطيط والتصميم و تقليل تكرار الحوادث وتخفيف الازدحام والمساهمة في الحد من الانبعاثات التي تساهم في تغير المناخ.

ساهم المشروع في التزام دولة الكويت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) وساهم في ركيزة إدارة حكومية فاعلة لخطة التنمية الوطنية الكويتية.

استكمل المشروع سلسلة من الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق بعض أولويات الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرور وقطاع النقل (NTTS) من خلال ما يلي:

- تحسين إدارة بيانات الحركة وكذلك الأداء التنظيمي من خلال تعزيز القدرات البشرية والإدارية الفنية للإدارة العامة للمرور (GDT) وذلك بهدف المساهمة في تحقيق الهدفين المتمثلين في تعزيز الاستجابة القائمة على الأدلة والاستجابة المنسقة للتحديات المتعلقة بالمرور.
- من خلال المشروع، تم الحصول على الأنظمة التالية لمساعدة وزارة الداخلية لتحسين خدماتها الحكومة الإلكترونية:
- نظام إدارة بيانات حوادث الطرق (KRADMS) - هو نظام إلكتروني لإدارة المعلومات المتعلقة بحوادث الطرق، بما في

ذلك تحديد النقاط السوداء. يتيح نظام (KRADMS) لمستخدمي الهاتف المحمول إدخال المعلومات مباشرة من مكان وقوع الحادث ويسمح بتحميل الصور عن بُعد من هذا الموقع.

- نظام رخصةالقيادة الإلكتروني - يهدف النظام إلى مساعدة المواطنين في تجديد واستبدال رخص القيادة دون الحاجة إلى الحضور شخصيًا في إدارات الإدارة العامة للمرور (GDT) وبذلك، تمكن المراجعين من إكمال طلباتهم عبر الإنترنت والاتصال بنظام قاعدة بيانات رخصة القيادة من خلال الأجهزة الموجودة في المراكز التجارية والمواقع الأخرى للحصول على ترخيص مطبوع. يعمل النظام على تسريع إجراءات إصدار رخص القيادة، وكذلك استبدال رخص القيادة الحالية بالبطاقات الذكية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- نظام الأرشفة - يقوم النظام بأتمتة عملية إدارة المستندات الخاصة برخص القيادة وتسجيل المركبات ووثائق فحص المركبات من خلال قاعدة بيانات أرشفة المستندات الإلكترونية. يمكن لموظفي الإدارة العامة للمرور (GDT) تخزين / تنظيم الملفات واسترداد المستندات لغرض إجراء المراجعة وإعداد التقارير بالإضافة إلى السماح بالوصول السريع إلى سجلات تسجيل المركبات ورخص القيادة. تم تركيب النظام وتنفيذه في إدارتي رخصة القيادة وتسجيل المركبات في المحافظات الستة.

- نظام المراسلات - يسمح هذا النظام لأقسام الإدارة العامة للمرور (GDT) بإدارة المراسلات الرسمية بشكل أكثر فعالية باستخدام الأنظمة الإلكترونية الآمنة. تُستخدم الماسحات الضوئية وقارئات الباركود (الرمز الشريطي) لرقمنة المراسلات وتوجيه الرسائل في وقت قياسي.

- تنفيذ ورش عمل وبرامج تدريبية لجميع الأنظمة وتم تدريب الفرق ذات الصلة المكلفة بتشغيل الأنظمة وتم تسليم الأنظمة إلى الإدارة العامة للمرور (GDT) بملكية وطنية تامه.

مشروع تعزيز القدرات الوطنية لإعداد تقرير توقعات الطاقة الوطنية الكويتية

حققت دولة الكويت تحسينات كبيرة في قدرات التنمية البشرية ومع ذلك، لا تزال تحديات الاستدامة طويلة الأجل قائمة نظرًا لأن السبب الجذري للعديد من التحديات نجم عن الاعتماد الاقتصادي المستمر على النفط الخام، كما هو موضح في رؤية كويت جديدة 2035، ولذلك هناك حاجة ملحة للانتقال إلى اقتصاد متنوع مستدام.

ومن أجل الانتقال إلى اقتصاد متنوع مستدام، يعد دمج مصادر الطاقة المستدامة أمرًا أساسيًا لتنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP). وتدعو خطة التنمية إلى زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة في نطاق مصادر الطاقة ومعدل كفاءة الطاقة في الاقتصاد الكويتي. كما يدعو إلى تطوير القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية لدعم التنفيذ. ويتطلب التنفيذ الفعال تخطيطًا قائمًا على الأدلة لموارد الطاقة مع توفير مجموعة من البيانات الخاصة للتنبؤات الحالية والمستقبلية لحالات الطاقة. ويعد تحسين القدرات المحلية لإنتاج توقعات الطاقة الوطنية الكويتية سنويًا إجراء مهما للتخطيط القائم على الأدلة مع المساهمة في الأهداف التي حددتها خطة التنمية الوطنية الكويتية.

وإدراكًا للتحديات التي يواجهها قطاع الطاقة وأولويات التنمية الوطنية الحالية، تعاونت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) ومعهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد الإصدار الأول من تقرير توقعات الطاقة الوطنية الكويتية.

صمم المشروع لدعم جهود دولة الكويت تجاه التزاماتها وتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 13 (العمل المناخي) كما ساهمت في تحقيق ركيزتي بيئة معيشية مستدامة وبنية تحتية مطورة لخطة التنمية الوطنية الكويتية.

نتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لتحقيق النتائج التالية:

- **إصدار تقرير رؤيه الطاقة الوطنية الأول في دولة الكويت (KNEO)**

ساعدت توقعات الطاقة في ضمان أمن الطاقة في الكويت وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تنفيذ أنشطة محددة لبدء بناء التقرير بناء على أفضل الممارسات الدولية وفقا لما يلي:

- تشكيل لجنة تتألف من ممثلي سبعة مؤسسات حكومية وتخضع لتوجيهات من مجلس الوزراء.
- تم إنشاء شراكات عمل بين معهد الكويت للأبحاث العلمية والوكالات الدولية مثل معهد ستوكهولم للبيئة (SEI) والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، مما أدى إلى استضافة إطلاق المنشور الرئيسي السنوي للوكالة الدولية للطاقة (IEA)، توقعات الطاقة العالمية (WEO) عام 2018 لأول مرة في دولة خليجية.
- دعم مركز أبحاث الطاقة والبناء (EBRC) داخل معهد الكويت للأبحاث العلمية للعمل على إصدار تقرير الطاقة الوطنية الكويتية (KNEO) وجميع البرامج المتخصصة اللازمة.

ونتيجة لذلك، أطلق التقرير رسمياً في 17 فبراير 2019 وحاز الحدث على تغطية شاملة من قبل جميع الوسائل الإعلامية المحلية والدولية.

تحسين القدرات المؤسسية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) للإصدار تقارير رؤية الطاقة الوطنية الكويتية (KNEO) بصفه دورية

يعدّ تعزيز القدرات المؤسسية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) لإصدار تقارير الطاقة الوطنية الكويتية (KNEO) سنويًا عنصرًا حاسمًا في التنمية القائمة على الأدلة، وقد تم تنفيذ الأنشطة التالية لدعم القدرات المؤسسية:

- تقييم مؤسسي يحدد فجوات القدرات الموجودة داخل معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) ونتيجة لذلك، تم تصميم تدخلات مخصصة لمعالجة الفجوات المعرفية.
- تنظيم سلسلة من دورات تنمية القدرات ضمن المشروع لضمان تعزيز قدرات معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) التي من شأنها مراجعة وتحليل توقعات الطاقة الوطنية. ومن ثم، تم تنظيم ثلاث دورات تدريبية متخصصة في (أ) تحليل الطاقة، (ب) اقتصاديات الطاقة، (ج) إحصاءات الطاقة. وصممت كل دورة تدريبية لمعالجة الفجوات المعرفية داخل المعهد والتي تعتبر ضرورية وحاسمة لإجراء تحليلات الطاقة وإعداد التقرير.
- توفير جميع الأدوات اللازمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) لتمكينهم من إنتاج منشورات رؤيه الطاقة الوطنية الكويتية (KNEO) سنويًا. وتضمنت الأدوات الإطار التحليلي لتوقعات الطاقة وأداة برنامج (LEAP) لتحليل سياسة الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ. كما تم تجهيز معهد الكويت للأبحاث العلمية ببرمجية (CPLEX).

نتيجة للتدخلات والدعم المقدم لمعهد الكويت للأبحاث العلمية من خلال المشروع، أصدر المعهد تقريرين إضافيين عن توقعات الطاقة.

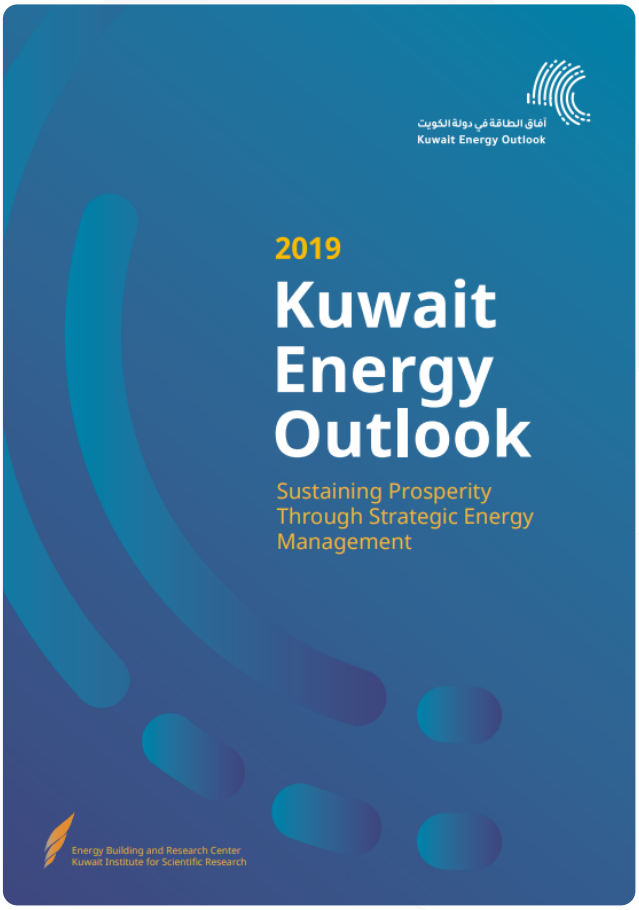

مشروع دعم إنشاء مركز الكويت للسياسات العامة

بهدف تعزيز القدرات التنظيمية في مجال الحوكمة والإدارة العامة، تعاونت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتحسين جودة صنع السياسات في دولة الكويت ودعم إنشاء مركز الكويت للسياسات العامة (KPPC) كأحد المراكز المتخصصة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD).

أعدّ المشروع في عام 2016 لوضع إطار من شأنه تمكين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من تعزيز القدرات المؤسسية لمركز الكويت للسياسات العامة (KPPC). حيث يعمل مركز السياسات العامة (KPPC) على إصدار البحوث والسياسات والتحليل الذي يهدف إلى تزويد صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بمشورة قائمة على الأدلة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

عمل المشروع على تطوير هيكل حوكمة المركز داخل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ودعم المشاركة العامة في عمليات صنع السياسات وتحسين التعاون الحالي عبر المؤسسات الحكومية وإبرام العديد من الشراكات المثمرة مع المعاهد الأكاديمية المشهورة دوليًا لضمان إدارة عالية الجودة للمعرفة وتعزيز الصلة بين نتائج السياسات وأهداف خطة التنمية الوطنية الكويتية.

ساهمت نتائج المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة، تحديدًا الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 4 (التعلم الجيد)، وهدف 6 (المياه النظيفة النظافة الصحية)، الهدف 7 (الطاقة نظيفة وبأسعار مقوله)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامه)، الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) كما ساهمت في ركيزة إدارة حكومية فاعلة لخطة التنمية الوطنية الكويتية.

أكمل المشروع العديد من الأنشطة التي أدت إلى تحسين مشهد صنع السياسات من خلال ما يلي:

تحسين القدرات المؤسسية لمركز الكويت للسياسات العامة (KPPC)

- عند بدء المشروع، تم إجراء تقييم للسياق المؤسسي لإطار الحوكمة بما في ذلك هيكل الحوكمة وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs). ونتيجة لذلك، تم وضع أساس جديد للإطار التنظيمي الداخلي، وتمت مراجعة الهيكل الداخلي، وتم تعزيز إجراءات التشغيل القياسية (SOPs).
- إنشاء وحدة الرؤى السلوكية، المعروفة باسم مختبر الكويت لتقييم السياسات (KPAL) داخل مركز الكويت للسياسات العامة (KPPC) والتي ستطبق أحدث النتائج في علم السلوك على السياسة العامة. يعد إنشاء سياسات مستنيرة للسلوك أكثر كفاءة وفعالية ولديها فرصة أكبر للنجاح من النهج التقليدي. ونتيجة لذلك، كانت دولة الكويت من أوائل الدول في المنطقة التي قامت بدمج الاقتصاد السلوكي في عملية صنع السياسات.

توفير البحوث السليمة وتحليل السياسات

- التعاقد مع شركة (Oxford Economics) لتصميم وتطوير نموذج التخطيط الاقتصادي الكلي لمدة 5 سنوات ليوفر نظام للتنبؤ واختبار السيناريوهات الاقتصادية. يوفر النموذج روابط مع الصناعات العالمية، والتجارة، وأسعار الصرف، والقدرة التنافسية، وأسواق رأس المال، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع، والسلع والخدمات المتداولة دوليًا. تم اختبار النموذج بنجاح وإنشاء تقارير موثوقة لسيناريوهات السياسة المختلفة. تم تدريب الموظفين الوطنيين من جهات حكومية مختلفة من قبل شركة (Oxford Economics) على كيفية استخدام النموذج.
- تطوير سياسات قائمة على الأدلة من شأنها أن تساعد في تطوير خطة التنمية الوطنية الكويتية 2020-2025 بينما تم تطوير أكثر من 20 ورقة سياسات وإدخالها في صياغة السياسات ضمن خطة التنمية الوطنية الكويتية. ونتيجة لذلك، تم تضمين أكثر من 60 سياسة قائمة على الأدلة في خطة التنمية الوطنية الكويتية الجديدة.
- دعم المشروع مركز الكويت للسياسات العامة (KPPC) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) في تقديم المشورة الفنية وتحليل السياسات لمختلف الطلبات من اللجان الوزارية والبرلمانية. تمت مقارنة العديد من المقترحات التشريعية ومذكرات السياسات الفنية المتعلقة بركائز إدارة حكومية فاعلة ورأس مال بشري إبداعي مقابل أفضل الممارسات الدولية وتم تقديم التوصيات. وغطى الدعم الفني خمسة ركائز من خطة التنمية الوطنية الكويتية: 1) اقتصاد متنوع مستدام 2) إدارة حكومية فاعلة 3) رعاية صحية عالية الجودة 4) رأس مال بشري إبداعي و5) بيئة معيشية مستدامة، كما تم تطوير أوراق السياسة البيضاء لكل ركيزة مع إعداد توصيات للسياسات مدعومة بأدلة قاطعة وتحليل شامل.
- إجراء مراجعة للنظام الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة وعليه تم تطوير استراتيجية للصحة العامة بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد الصحية (LSE)، وكنتيجة للمراجعة تم التعرف على التحديات والفرص الرئيسية لنظام الرعاية الصحية.
- أجرى فريق الدعم الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراجعة حول إعادة تصميم الهيكل الحالي لحكومة دولة الكويت. مراجعة الهيكل الحكومي الحالي واقتراح الهياكل والسيناريوهات البديلة التي من شأنها أن توازن بين الحاجة إلى تحسين فعالية وكفاءة عمليات الحكومة.

بناء الشراكات وتنظيم سلسلة محاضرات

- من خلال شراكة وثيقة مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) تولت المؤسسة دورًا استراتيجيًا في ربط مركز الكويت للسياسات العامة بشبكتها الدولية من المعاهد الأكاديمية والبحثية لتقديم الدعم الفني السليم لإنتاج الأوراق البحثية والأوراق البيضاء ودعم السياسات. من خلال هذه الشراكة، تمكن مركز

الكويت للسياسات العامة من الاستفادة من خبرة معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) للمشاركة في صياغة ورقة بيضاء حول استراتيجية الطاقة الوطنية المستدامة مع معهد الكويت للأبحاث العلمية (KISR) وكلية لندن للاقتصاد الصحية (LSE Health) لإجراء مراجعة للنظام الصحي وتطوير استراتيجية للصحة العامة وتم إجراء مراجعة شاملة ومنهجية لبرامج ونظم شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) الحالية، وأيضا بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإجراء مراجعة حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) في دولة الكويت.

- تم إنشاء شراكة إقليمية مع الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) وتم توقيع مذكرة تفاهم مع معهد عصام فارس التابع لها، ويعد المعهد رائدًا إقليميًا في توفير البحوث المتعلقة بالسياسات.
- طوال مدة المشروع، أقام مركز الكويت للسياسات العامة (KPPC) محاضرة عامة شهرية من خلال استضافت متحدثين محليين وإقليميين ودوليين مشهورين حول الموضوعات المتعلقة بكل من ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP). حضر المحاضرة مسؤولون وممثلون حكوميون رفيعو المستوى، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلو القطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين من المعاهد البحثية والأكاديمية. وبعد انتهاء المشروع، واصل مركز الكويت للسياسات العامة (KPPC) تقديم هذه المحاضرات.

كما تم إجراء العديد من الدراسات والإستراتيجيات طوال فترة المشروع لتشمل:

- دراسة تحليل للاقتصاد السياسي وتحليل السياق المؤسسي لمركز السياسات المشتملة على تحليل آراء أصحاب المصلحة ودراسة كيفية العلاقة بين المركز وبين الجهات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث
- مراجعة استراتيجية الصناعة وتقديم رأي فني محايد للهيئة العامة للصناعة
- تحليل السياسات لكل ركيزة من الركائز الخمسة من أصل السبعة في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة 2015-2020 والتي تم اختيارها بما يتناسب مع عمل المركز (الإدارة العامة /النمو الاقتصادي/ الطاقة والبيئة/ الرعاية الصحية / رأس المال البشري)
- العمل مع الديوان الأميري ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي للعمل على تطبيق الاقتصاد السلوكي في عملية صنع السياسات. وتم عقد اجتماعات عديدة مع كوادر وطنية وباحثين من جامعة الكويت والديوان الأميري وتم مشاركتهم في جميع الاجتماعات.
- إطلاق التقرير العالمي بشأن «ربط صناعة النفط والغاز بأهداف التنمية المستدامة» (الأطلس)، خلال حلقة نقاشية أقيمت في بيت الأمم المتحدة «مبنى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح» في الكويت. والتي نظمها مركز الكويت للسياسات العامة وبرنامج التعاون الوطني في سبتمبر 2017.
- تقديم الدعم الفني لضمان مواءمة خطة التنمية الوطنية الثالثة 2020-2025 مع ورقة العمل ومع إطار سياسة الرعاية الصحية إلى جانب العمل على إعداد التقارير الفنية التالية حول ركيزة الرعاية الصحية:
- إعداد ورقة عمل موجزة للسياسة العامة بعنوان «كيف يمكن لعمليات البحث والتطوير أن تسهم في دعم الابتكار ورأس المال البشري والاقتصاد المعرفي؟»، 9/ 2019
- تقرير السياسة العامة حول «التحديات والمعرفة الصحية والقدرات البحثية في عصر الاقتصاد المعرفي»،9/ 2019
- تقرير السياسة العامة حول «الدليل الإرشادي الخطة الوطنية لتطوير الرعاية الصحية 2035 في الكويت»،6/ 2019
- تقرير السياسة العامة حول الخطة الوقائية ومكافحة الأمراض غير المعدية، 4/ 2019
- تقرير السياسة العامة حول الاتجاهات الاستراتيجية لإعادة هيكلة نظام تقديم خدمات الرعاية الصحية، 4/

2019

- تقرير السياسة العامة حول خطة تطوير القوى العاملة في قطاع الرعاية الصحية ونظام إدارة القوى العاملة 6/ 2019
- ورقة عمل موجزة للسياسة العامة حول الحوكمة الفعالة للتنمية الصحية والمستدامة، مايو 2019
- التعاقد مع خبيرة التنمية الحضرية التي قامت بمراجعة المخطط الهيكلي لدولة الكويت.
- تم دعم جامعة الكويت في سياسات تسويق وإدارة براءات الاختراع .
- أعد "مختبر الكويت لتقييم السياسات KPAL"، التابع لمركز الكويت للسياسات العامة، برنامج عمل مخصص لتجريب تطبيقات الركائز الأربعة المتعلقة بالتعليم، النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، الطاقة والبيئة، والصحة، اشتمل برنامج العمل على رصد التحديات القابلة للتجريب التي لها جذوراً سلوكية من خلال إتباع النهج التشاركي للتشاور مع الأطراف المعنية، وعلى دراسة التحديات المحتملة وتصور للتدخلات التقويمية والدروس المستفادة والأفكار التي تصلح للتجربة في الكويت، وعلى تصميم مخططات التدخلات.
- دراسة النطاق الثقافي السلوكي في دولة الكويت.
- ضمن إطار التعاون بين المركز والجهات المعنية فيما يخص الأساليب الحديثة في عمليات التغيير السلوكي والتي من ضمنها أسلوب Nudge، حرصت اللجنة العليا للطاقة برئاسة معالي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بتشكيل لجنة برئاسة الأمين العام " لجنة تغيير السلوكي لترشيد استهلاك الطاقة" وأصدر الأمين العام قرار بتشكيل اللجنة في 2019/11/6 بعضوية الأمانة العامة متمثلة بمركز السياسات وعدد من الجهات المعنية لتنفيذ المهام التالية: وضع خطط متكاملة طويلة المدى للتغيير السلوكي بهدف الترشيد ورفع وعي المستهلكين. -العمل مع وزارة التربية على نشر وزيادة التوعية بأهمية الترشيد واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإدراج ذلك في المناهج الدراسية. -التسويق للقرارات والسياسات والتشريعات المرتبطة بترشيد الطاقة.

مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين

يتكون الهدف الخامس من أجندة التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين من تسعة أهداف تتناول أبعادًا مختلفة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتلتزم دولة الكويت كباقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق جميع الأهداف التسعة للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تتطلب بعض الأهداف اهتمامًا خاصًا من أجل ضمان تحقيقها بحلول عام 2030، وتتعلق هذه الأهداف بشكل خاص بدور المرأة في صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

اعترافًا بالتزامات دولة الكويت بالمساواة بين الجنسين، اشتركت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) ومركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت (WSRC) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته. كان المشروع من أوائل البرامج المستقلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت وأول من تناول الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

إلى جانب دعم جهود دولة الكويت تجاه التزاماتها وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) كما تناولت بشكل غير مباشر الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، كما ساهم في تحقيق ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية في ركيزتي رأس مال بشري إبداعي ومكانة دولية متميزة.

ونتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة ليحقق في النهاية

النتائج التالية:

- إجراء تدريب للتمكين السياسي والاقتصادي وتضمنت تقديم التوجيه للمرأة مع خلق الوعي بين النساء داخل المجتمع وأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- بالتنسيق مع الإدارة المركزية للإحصاء (CSB) تم تحقيق الهدف 5 من المؤشرات الإحصائية وتحسين منهجيات جمع البيانات من خلال المساهمة في إعداد التقرير الوطني للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في مجال تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وإجتماعيا من خلال الدراسة الإستقصائية حول المساواة بين الجنسين.

تم تسهيل عدة دورات تدريبية:

- تدريب على القيادة وإدارة الحملات لأكثر من 80 سيدة كويتية، وقد حضرت التدريبات مرشحات سياسيات طموحات وموظفات في القطاع العام كانوا حريصين على تعزيز حياتهم المهنية. كما نُظمت مناقشات بين المرشحات السياسيات الكويتيات والبرلمانيات السابقات من العالم العربي من خلال شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات) بهدف تبادل خبراتهم المباشرة والمشاركة في نقل المعرفة لتحسين المهارات اللازمة للتغلب على العقبات السياسية والاجتماعية ذات الصلة بالمرأة التي تترشح للمناصب السياسية.
- نُظم تدريب على الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي لممثلي 10 وزارات. وقد حسّن مهارات وقدرات الموظفين العموميين فيما يتعلق بالموازنة سريعة الاستجابة مع مراعاة الجوانب الجنسانية.
- كما تم تدريب كوادر من وزارة الإعلام والمنظمات غير الحكومية والعديد من المنافذ الإعلامية الأخرى على إعداد التقارير المراعية للاعتبارات الجنسانية، لمعالجة قضايا التحيز الجنساني وتمثيل الجنسين مع التركيز بشكل خاص على القضايا الاجتماعية والسياسية.
- إجراء العديد من الدراسات والتقارير لوضع الأساس لأي قوانين مستقبلية لتمكين المرأة اجتماعياً، وأحد التقارير التي تم إصدارها هو تقرير "المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES)" الذي يركز على قضايا المساواة بين الجنسين الهامة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعمل الإنجابي والمشاركة في تقديم الرعاية والأبوة، حيث يمكن استخدام هذا التقرير كدليل لدفع عملية صنع السياسات الحكومية وإعلامها على المستويين المحلي والعالمي. وأصدر تقرير آخر بعنوان "النوع الاجتماعي والعدالة" يحدد العوائق التشريعية الرئيسية التي تواجهها المرأة.
- لتمكين المرأة اقتصاديًا، أطلق المشروع مبادئ تمكين المرأة (WEPs) وشمل مشاركة العديد من الشركات الخاصة بما في ذلك شركة أجيليتي، الحمرا العقارية، الغانم، بنك الخليج، بنك الكويت الوطني، كيبكو، بنك برقان، مجموعة الخليج للتأمين، إيكويت وشركة

زين. ونتيجة لذلك كان يُنظر إلى دولة الكويت على أنها واحدة من الدول الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتأييد مبادئ تمكين المرأة (WEPs) والالتزام بتنفيذ مبادئها.

- دعم مركز البحوث والدراسات في مراجعة أهدافه ورسالته ورؤيته وهيكله التنظيمي ليصبح مركزًا أكثر استدامة. وقد أدى هذا الدعم إلى تطوير خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات.
- أصبحت دولة الكويت أول دولة خليجية تحتفل باليوم العالمي للمرأة من خلال الانضمام إلى مبادرة "دق الجرس" للمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. حيث تعتبر مبادرة "دق الجرس" للمساواة بين الجنسين هي حملة تجري في أسواق الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم لزيادة الوعي بالدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في النهوض بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.وتواصل دولة الكويت العمل بهذه المبادرة منذ عام 2018.
- بالتعاون مع منظمة UNWOMEN تم عمل دراسة خاصة بالمرأة و سوق العمل.
- إجراء دراسة حول الخصوبة في دولة الكويت لعام 2017
- دعم ورعاية جائزة الكويت للمرأة المتميزة.
- دعم الملتقى الإقليمي للمرأة الكويتية بالتعاون مع جامعة الكويت .

مشروع دعم الهيئة العامة للبيئة في تنفيذ مبادرة الحوكمة البيئية

تواجه دولة الكويت تحدي ضمان الاستدامة البيئية مع البيئة الحضرية وتحدي الدمج الفعال للسياسات البيئية المستدامة في خطط التصميم الحضري والصناعي، واستجابة لهذه التحديات وغيرها، ولتمهيد الطريق لمستوى جديد أكثر طموحًا من التدابير البيئية، شرعت دولة الكويت قانونًا جديدًا لحماية البيئة (القانون رقم 2014/42) لضمان تنمية سليمة بيئيًا وحدد القانون الهيئات المشاركة في أنظمة الإدارة البيئية بما في ذلك الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA).

إدراكًا للدور المهم الذي تؤديه الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA) في تنفيذ قانون حماية البيئة الجديد (EPL)، تعاونت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) والهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في دعم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية الوطنية الكويتية على وجه التحديد في ركيزة بيئة معيشية مستدامة وبنية تحتية متطورة. ركز المشروع على مسؤوليات الإشراف والتنسيق الأكبر التي تضطلع بها الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت بين الوزارات المختصة الأخرى لضمان الامتثال لقانون البيئة وتنفيذه. كما تم التركيز أيضًا على احتياجات القدرات الفنية الداخلية للهيئة العامة للبيئة من أجل المشاركة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) والاستجابة لالتزام الكويت بتنفيذ أهداف التنمية الجديدة المتفق عليها دوليًا (IADGs).

تم تصميم المشروع لدعم جهود دولة الكويت تجاه التزاماتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى وجه التحديد الهدف 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، الهدف 12

(الإنتاج والاستهلاك المستدام)، الهدف 13 (العمل المناخي)، الهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة في البر)، كما ساهم في تحقيق ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية في ركيزة بيئة معيشية مستدامة.

نتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لتحقيق النتائج التالية:

- إجراء تقييم للاحتياجات القانونية والمؤسسية للهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA) مقابل المعايير الدولية التي تحتاج دولة الكويت للامتثال لها، وكذلك مقارنة مع ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها. كما تم إجراء تقييم معياري ومقارنة قانون حماية البيئة الجديد (EPL) مع القوانين المماثلة الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي.
- أعد المشروع أيضًا برنامجًا لبناء القدرات إلى جانب خطة تدريب مفصلة لموظفي الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA). وركز البرنامج بشكل أساسي على قدرات الإدارة الاستراتيجية، والإدارة التشغيلية، والموظفين التقنيين والطاقم العلمي.
- إجراء دراسة قانونية بعنوان "أنظمة ومؤشرات سياسة الامتثال للهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA) " ودعمت الدراسة وظائف الامتثال في الهيئة العامة للبيئة على النحو المحدد في قانون حماية البيئة (EPL).
- إجراء تحليل مفصل لتقييم مدى استعداد الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA) لرصد أهداف التنمية المستدامة الخضراء والإبلاغ عنها. نُشر التقرير بعنوان «الركائز البيئية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت››. وتم تقديم لمحة عامة عن الأولويات الوطنية المتعلقة بأهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة البيئية، ورؤى حول توافر البيانات وجودتها وثغراتها بالإضافة إلى تحديد المجالات المحتملة لتعزيز القدرة الوطنية على الرصد وإعداد التقارير بهدف دعم التخطيط الوطني لأهداف التنمية المستدامة والعمل على تنفيذها.
- إنتاج خطة التكيف الوطنية 2019-2030 (NAP-20)، جنبًا إلى جنب مع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية (NCSA) بدعم فني مقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).
- تحسين أنظمة المعلومات البيئية الداخلية للهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت (KEPA) والتي تضمنت استخدام الإحصائيات والمؤشرات لقياس قانون حماية البيئة (EPL) وتعزيز استخدام البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار والامتثال.
- كانت استراتيجيات الاستهلاك المستدام والحفاظ على البيئة في دولة الكويت موضوع حملة توعية وطنية، حيث لاقت نجاحًا كبيرًا لاكتسابها انتشارًا كبيرًا في جميع المناطق السكنية والتجارية في دولة الكويت.

مشروع الحفاظ على التراث الثقافي الكويتي

تطرقت خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 للمستوى المنخفض للنشاط الثقافي الذي شهدته دولة الكويت على مر السنين وتحديداً في الثقافة والفن. ونظرًا لطموح دولة الكويت في رفع موقعها العالمي، تعاون المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (NCCAL) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونسكو (UNESCO) لتطوير إطارها الثقافي من خلال إنشاء أسس للمؤسسات الثقافية ذات معايير عالية وقدرات مؤسسية قادرة على تقديم هوية ثقافية ثرية من خلال برامجها، وتمثلت النتيجة الإجمالية للمشروع في تحقيق إصلاح مؤسسي في قطاع الثقافة بشكل إداري مع أنظمة إدارة محسنة.

ساهم المشروع في التزام دولة الكويت بتحقيق الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية المستدامة) والهدف 17 (عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف) من أهداف التنمية المستدامة مع المساهمة أيضًا في ركيزة مكانة دولية متميزة في خطة التنمية الوطنية الكويتية

نفذ المشروع العديد من الأنشطة طوال مدته وحقق ما يلي:

◄ تطوير إطار للسياسة الثقافية الوطنية

- اقتراح تقييم شامل للإطار القانوني وخارطة طريق للارتقاء بالقوانين الوطنية المتعلقة بحماية التراث الثقافي. تم إجراء تقييم لمشاركة القطاعات المتخصصة الحالية في الساحة الثقافية وتم إعداد وثيقة خرائط للأصول الثقافية الكويتية. قدم الإطار تحليلاً للوضع الثقافي الحالي لدولة الكويت مقابل الاتجاهات العالمية ووجهات النظر المعاصرة أثناء دراسة دور المؤسسات العامة الداعمة للثقافة. بعد ذلك، تمت مراجعة الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (NCCAL) وتقييمها لوضع خطة لإعداد سياسة ثقافية مع الأخذ في الاعتبار الدور الناشئ على المستوى الوطني للمؤسسات العامة.
- تم تطوير إطار قانوني لحماية التراث الثقافي مع إجراء تقييم للإطار القانوني الحالي للتراث الثقافي وقدمت خارطة طريق للمراجعة والتنفيذ. اشتمل التقييم على مراجعة قوانين التراث الثقافي في المنطقة واقترح مناهج متعددة، كما نظرت القوانين التي تمت مراجعتها في آثار التراث الثقافي المنقولة وغير المنقولة. تم تنظيم مناقشات لمراجعة قانون الآثار ونتيجة

لذلك، تم اقتراح هيكل جديد للقانون بشأن حماية وإدارة وتعزيز التراث الثقافي المادي وغير المادي.

- أجري مسح للأصول الثقافية وعليها تم تحديد التحديات التي تواجه المكون الثقافي. وتعمل المراجعة كأداة من شأنها دعم الشراكات المحتملة في المستقبل وتطوير المزيد من مجالات التعاون بين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (NCCAL) والقطاع الخاص.
- تم اقتراح خطة لإعادة هيكلة المتحف بهيكل إداري بديل، من شأنه تمكين الموظفين من تشغيل المتحف الوطني بكفاءة .

◄ تحسين الوظائف المؤسسية لقسم المتاحف بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (NCCAL)

- إجري مسح لحالة التخزين في متاحف الكويت الوطنية وشمل تقييم المخازن والمختبرات. تمت إعادة تنظيم مرفق التخزين بالمتحف وتم تنظيم تدريب على الحفظ الوقائي من خلال منهجية إدارة التخزين تسمى «RE-ORG». تم تصميم منهجية التخزين لمساعدة المتخصصين في المتاحف في الحفاظ على أمان مخازن المتاحف الخاصة بهم وإمكانية الوصول إليها.
- وضع أنظمة إدارية مختلفة، كما تم تطوير دراسة جدوى لمركز الفنون والحرف اليدوية في الكويت. وإجراء تحليل لتحديد الخدمات والبرامج والمعارض المحتملة .

◄ تحسين مهارات الموظفين وقدراتهم

- تم تقييم القدرات وعليه وضعت خطة لتعزيزها من خلال تحديد احتياجات التدريب الحالية والمستقبلية.

طوال مده الشراكة تم تنفيذ البرامج التالية:

← مبادئ الحفظ.

← دور المتاحف في الكويت: السياسات والممارسات

← تدريب على برمجية (Adlib) .

← اتفاقية اليونسكو لعام 2003 (المحافظة على التراث الثقافي غير المادي).

← تدريب على تخزين (RE-ORG) .

← حفظ المعادن.

← تدريب مرشدي المتاحف.

← تدريب على الاتصال والتواصل للمنظمات الثقافية.

← تطوير المعرض.

← حفظ المواد السيليسية .

← حفظ المواد العضوية.

← حفظ المنسوجات.

← الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

← حفظ المواد الورقية .

◄ تطوير إطار عمل لإستراتيجية التواصل وتقييم استراتيجياتها الخاصة بالعلامات التجارية وإدراجها ضمن الاستراتيجية العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (NCCAL).

مشروع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في دولة الكويت

في عام 2012 وقعت دولة الكويت مذكرة اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين (JPO) لإبتعاث الشباب الكويتيين المحترفين للعمل في مختلف كيانات الأمم المتحدة لمدة عامين، لتمكينهم من اكتساب الخبرة في مجال التنمية الدولية وتنفيذها. فمنذ عام 2013 تم تدريب 35 مهنيًا مبتدئًا من خلال البرنامج للعمل في مختلف كيانات الأمم المتحدة مع المساهمة في توظيف الشباب والرؤية الدولية لدولة الكويت في دعم النهوض بأهداف التنمية المستدامة والتعاون الدولي. زاد برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين الكويتيين من تمثيل دولة الكويت في جدول موظفي الأمم المتحدة مع تعزيز الوعي الوطني بدور دولة الكويت كدولة عضو متميزة في الأمم المتحدة.

ولضمان إدارة واستدامة البرنامج، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مشروعًا في عام 2016 من شأنه أن يدعم استمرار دولة الكويت في ابتعاث الموظفين الفنيين المبتدئين مع توفير عوائد من شأنها زيادة الوعي الوطني والإقليمي بنموذج دولة الكويت للمشاركة في البرنامج. وضعت استراتيجية لتسهيل التوظيف الناجح للموظفين الفنيين المبتدئين في القوى العاملة في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة كمتخصصين كاملين في الأمم المتحدة عند الانتهاء من مهامهم، كما يتيح هذا المشروع لدولة الكويت الاستفادة من القدرات المكتسبة والمساهمة في دعم في مكانة دولة الكويت العالمية. يشارك البرنامج مباشرة مع مركز خدمات الموظفين الفنيين المبتدئين في كوبنهاغن ومكتب الموظفين الفنيين المبتدئين في إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية (DESA) في نيويورك، جنبًا إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية واليونسكو ومنظمة العمل الدولية.

أثناء التنفيذ، ساهم المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبشكل أكثر تحديدًا الهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 17 (عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف). كما ساهم في دعم ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية وتحديدا ركيزتي مكانة عالمية متميزة ورأس مال بشري إبداعي.

منذ توقيع الاتفاقية في عام 2012، مر البرنامج بمراحل توظيف متعددة، ومرت كل مرحلة بعملية توظيف تتبع التوظيف القائم على الكفاءة في الأمم المتحدة، فإنه يتم النظر في قدرة المرشح على التعامل في مواقف معينة. أيضا عمل المشروع الى الالتزام بالمساواة بين الجنسين، فمن بين 35 موظفًا مبتدئًا تم تعيينهم كان 20 منهم من الإناث بنسبة 57٪.

خلال عام 2012 – 2015 قد تم استكمال عمليتين للتوظيف وتم بالفعل إيفاد 20 موظفًا فنيًا مبتدئًا. ومنذ ذلك الحين، تم تعيين 15 موظفًا مبتدئًا إضافيًا، ومن بين 35 موظفًا مبتدئًا حصل 51٪ منهم على وظائف بدوام كامل داخل الأمم المتحدة.

أثناء إطلاق أحدث برنامج للموظفين الفنيين المبتدئين في عام 2018، تم إطلاق استراتيجية التواصل والتوعية. ونتيجة لذلك، تقدم 1080 مرشح بطلبات لشغل الوظائف العشر المدرجة في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وهذا مؤشر على اهتمام الشباب الكويتي بالعمل داخل منظومة الأمم المتحدة.

أثناء تنفيذالمشروع، استضافت دولة الكويت الاجتماع السنوي الثالث عشر للموظفين الفنيين المبتدئين (افتراضي) في الفترة من 2 - 3 نوفمبر 2021. وقد كان حدثا هامًا لإنجازات دولة الكويت في التعامل مع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. ركز الاجتماع على الدروس المستفادة وتسليط الضوء على دور دولة الكويت الريادي الإقليمي في مجالات تمكين الشباب، وتطوير السياسات العامة والتنمية المستدامة.

توضح الجداول التالية تخصصات الابتعاث مركز العمل لدفعات الموظفين الفنيين المبتدئين الأربع:

الدفعة الأولى - قطاع ونشاط برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وكالة الأمم المتحدة	مركز العمل
الطاقة والبيئة	UNDP	بريدج تاون
الموارد البشرية	UNDP	كوبنهاغن
تنمية القطاع الخاص	BERA	إسطنبول
العلاقات العامة والمعلومات والاتصالات	BERA	نيويورك
العلاقات الخارجية والدعوة	UNDP	نيويورك
الحكم المحلي والتمويل الأصغر	BPPS	نيويورك
تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص	UNIDO	نيويورك
الطاقة والبيئة	BDP	نيويورك
التدقيق والتحقيقات	UNDP	نيويورك
تنمية القطاع الخاص وتشغيل الشباب في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO	فيينا

الدفعة الثانية - قطاع ونشاط برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وكالة الأمم المتحدة	مركز العمل
دعم السياسات والشبكة	BPD	سنغافورة
التنوع البيولوجي وتنمية المجتمع	RBAS	نيويورك
التطوع الشبابي (المجتمع المدني والمشاركة المدنية)	UNV	بون
صياغة مبادرة الشبكات الإقليمية للتنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية	BERA	بروكسل
إدارة الأعمال والتنظيم الإداري	UNDP	كوبنهاغن
البيئة والطاقة	UNDP	بانكوك
إدارة الأعمال والتنظيم الإداري	UNDP	نيويورك
الحكم المحلي والتمويل الأصغر	UNCDF	بانكوك
قطاع السياسات والمناصرة	UNCDF	نيويورك
شراكات المانحين الاستراتيجية وتعبئة الموارد	UNIDO	فيينا

الدفعة الثالثة - قطاع ونشاط برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وكالة الأمم المتحدة	مركز العمل
مكتب إدارة المعلومات والتكنولوجيا	OIMT/UNDP	كوبنهاغن
الحكم المحلي والتمويل الصغير	UNCDF	نيويورك
السكان والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق	UNFPA	جنيف
تخطيط السياسات	DESA-DPKO	نيويورك
الشؤون الإنسانية	OCHA	جنيف
شؤون الشباب	UNDESA	نيويورك

الدفعة الرابعة - قطاع ونشاط برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وكالة الأمم المتحدة	مركز العمل
مؤشرات التراث العمراني وأهداف التنمية المستدامة	UNESCO	باريس
المكتب الإقليمي للدول العربية	RBAS	نيويورك
الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد	BERA	نيويورك
جودة الهواء والصحة وتغير المناخ	WHO	بون
قسم نظم الطاقة والبنية التحتية	UNIDO	فيينا

الدفعة الرابعة - قطاع ونشاط برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	وكالة الأمم المتحدة	مركز العمل
موظف محترف مبتدئ (JPO) في مجال الابتكار	UNFPA	نيويورك
التقنيات الجديدة والتنويع وخلق فرص العمل	ILO	جنيف
هندسة معمارية	UNOG	جنيف
برنامج إدارة مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني	UNOCT	نيويورك
*للتعريف بأسماء منظمات الأمم المتحدة، برجاء مراجعة جدول الاختصارات بالصفحة رقم 2		

مشروع إعداد تقرير التنمية البشرية لدولة الكويت

تعد تنمية رأس المال البشري أمرًا محوريًا للتنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد وعلى وجه الخصوص، لتسخير الاقتصاد القائم على المعرفة. وأحد الركائز الأساسية لرؤية دولة الكويت 2035 هو تنمية رأس المال البشري، حيث تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، كما تهدف الرؤية إلى تزويد الأجيال القادمة في البلاد بالمعرفة اللازمة للنجاح في تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد تنافسي متنوع.

وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت الأمانة العامة للمجلس العلى للتخطيط والتنمية بإعداد أول تقرير للتنمية البشرية منذ عام 1999. وبناءً على مشاورات مع أصحاب المصلحة، قررت حكومة دولة الكويت تطوير التقرير في مجال التعليم بهدف رفع مستوى الوعي والفهم بشأن التنمية البشرية والتركيز على التعليم وتحدياته.

نتيجة لذلك، أكمل المشروع سلسلة من الأنشطة لإعداد التقرير والتي تشمل:

- المشاورات الوطنية وورش العمل متعددة مع أصحاب المصلحة، أدى إلى اختيار التعليم ليكون موضوع التقرير كواحد من أهم تحديات التنمية ذات الأولوية.
- إنشاء الهيكل الإداري للتقرير لتشكيل فريق وطني لإعداد تقرير التنمية البشرية يكون مسؤولاً عن إنتاج التقرير، بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية ومجموعة مراجعة الأقران وغيرها

يقدم التقرير نظرة ثاقبة وتوصيات لصانعي القرار لتعزيز التنمية البشرية في دولة الكويت بهدف إجراء تحولات في سياسات التعليم والقوانين ذات العلاقة.

أعدّ مشروع لدعم جهود دولة الكويت تجاه التزاماتها وتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) مع المساهمة أيضًا في تحقيق ركيزة الخطة الوطنية الكويتية «رأس مال بشري إبداعي».

تقرير التنمية البشرية الوطني لعام 2022 يسلط الضوء على جداول الأعمال لتنمية رأس المال البشري، مع التركيز بشكل خاص على التعليم باعتباره أولوية للحكومة.

-	Rank	Country ▲	HDI value (2019)	Life expectancy at birth (years) SDG3	Expected years of schooling (years) SDG 4.3	Mean years of schooling (years) SDG 4.6	Gross national income (GNI) per capita (PPP $) SDG 8.5
	23	Korea (Republic of)	0.916	83.0	16.5	12.2	43,044
	64	Kuwait	0.806	75.5	14.2	7.3	58,590
	120	Kyrgyzstan	0.697	71.5	13.0	11.1	4,864
	137	Lao People's Democratic Republic	0.613	67.9	11.0	5.3	7,413
	37	Latvia	0.866	75.3	16.2	13.0	30,282
	92	Lebanon	0.744	78.9	11.3	8.7	14,655
	165	Lesotho	0.527	54.3	11.3	6.5	3,151
	175	Liberia	0.480	64.1	9.6	4.8	1,258
	105	Libya	0.724	72.9	12.9	7.6	15,688
	19	Liechtenstein	0.919	80.7	14.9	12.5	131,032

Source: Human Development Report Office 2020. · Created with Datawrapper

مشروع تمكين الشباب والرياضة في دولة الكويت

في عام 2012 بدأ الديوان الأميري بتنفيذ مشروع وطني للشباب بعنوان "الكويت تسمع". سعى المشروع إلى الحصول على صوت الشباب للمشاركة بفعالية في أجندة التنمية في دولة الكويت. وبناءً على توصيات المشروع، تم إنشاء وزارة شؤون الشباب رسميًا في عام 2013. وكانت رؤية الوزارة تتمثل برعاية جيل من الشباب ذوي القيم الثقافية القوية الذين سيصبحون شركاء مبتكرين في التنمية المستدامة.

قبل إنشائها، تم تكليف الهيئة الإدارية لشؤون الشباب بالهيئة العامة للشباب والرياضة. وجرى تغيير موقع الهيئة تحت إشراف الوزارة وعليه تم فصل الهيئة العامة للشباب (YPA)، والهيئة العامة للرياضة (PAS) وأصبح لكل جهة صلاحيات خاصة.

بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، طلبت الهيئة العامة للشباب والهيئة العامة للرياضة دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرات المؤسسية ودعم تطوير سياسة واستراتيجية وطنية للشباب والرياضة، ونتيجة لذلك، وضعنا تصورًا لمشروعين لدعم تمكين الشباب وتطوير الرياضة في دولة الكويت.

ساهم كلا المشروعين بشكل مباشر في تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) الهدف 4 (التعليم الجيد) الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، كما ساهم المشروعين في تحقيق ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية التالية: إدارة حكومية فاعلة ورأس مال بشري إبداعي ومكانة دولية متميزة.

أكمل المشروع العديد من الأنشطة التي أدت إلى تحسين مشهد صنع السياسات من خلال ما يلي:

- **تطوير الهيكل المؤسسي وقدرات الموارد البشرية للهيئة العامة للرياضة**

  - إجراء تقييم للسياق المؤسسي للهيئة العامة للرياضة لتقييم الثغرات التنظيمية وشمل مراجعة إجراءات التشغيل المعيارية والسياسات الداخلية والاستراتيجية. ونتيجة لذلك، تم تطوير دليل تنظيمي وبتوصيف وظيفي يتماشى مع الهيكل التنظيمي الجديد، كما تم تطوير توصيفات وظيفية مفصلة لجميع

القطاعات والإدارات وتم وضع إطار جديد لحوكمة بالإضافة الى تكنلوجيا المعلومات ونظام إدارة الأصول وإستراتيجية خاصة لدعم الأندية والاتحادات الرياضية والتي من شأنها تقييم مقتنيات للهيئة العامة للرياضة.

- تم عمل حملة توعوية "الرياضة للجميع" لتعزيز ثقافة الترفيه الرياضي في دولة الكويت. وأكدت الحملة على أهمية الاعتراف بحق جميع أفراد المجتمع في المشاركة في الأنشطة الرياضية والترفيهية. كما تطرقت إلى الفرص الاستثمارية التي قد تنشأ وتؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. ويشمل ذلك شراكات مع كيانات حكومية أخرى، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والتعاون الدولي مع البلدان الأخرى، وفي المقابل يمكن أن يسهل تبادل المعرفة وتبادل الموارد.
- تنظيم ورش عمل للموظفين داخل الهيئة حولإدارة المشاريع، وإدارة المناسبات والتسويق والتواصل والعلاقات العامة، الرقمنة والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، وإدارة المرافق، وإدارة الأصول.

- **تحسين التوجه الاستراتيجي لمشاركة الشباب**
- تم وضع سياسة وطنية للشباب تضمنت التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وأخذت في الاعتبار مسحًا مكثفًا تم إجراؤه في المدارس العامة والخاصة. يهدف الإحساس بالمسؤولية تجاه المشاركة في تنمية البلد ورؤيته وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تم تحليل البيانات وإدخالها في أول سياسة وطنية للشباب في دولة الكويت لوضع مؤشرات أداء رئيسية لوزارة شؤون الشباب في الدولة والهيئة العامة للشباب. تم وضع خطوط الأساس والمؤشرات لتقييم تقدم الشباب في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والتوظيف والحياة الاجتماعية، كما تم تنظيم ورش عمل حول التطوير المهني للشباب لضمان استدامة استراتيجية الشباب.
- إعداد دراستين لتحسين التعليم العام، والمعرفة بأهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى مذكرتين تقنيتين لدعم الحكومة في دمج أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالشباب في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والمحلية.

- **تحسين العمل التطوعي داخل مجتمع الشباب**
- دعم التطوع من خلال المشاركة في ورش عمل تدريبية متعددة لمجموعات المتطوعين الشباب بالتعاون مع هيئة متطوعي الأمم المتحدة .UNV .

- **تحسين الوعي بالمبادرات الشبابية**
- وضع استراتيجية تواصل وتنفيذ حملات توعوية وبرامج توعية مجتمعية وتطوير برامج للوزارة والهيئتين لجذب مختلف أفراد المجتمع لإبراز الدور المهم الذي يضطلع به الشباب في المجتمع وأهمية المشاركة في الرياضة والتواصل الاجتماعي والأنشطة الترفيهية.
- كما تضمن المشروع فعاليات لتسليط الضوء على دور الشباب الكويتي في المجتمع والمساعدة في تحديد مكانة دولة الكويت العالمية كشباب متمكن.

مشروع دعم الهيئة العامة للقوى العاملة

في الوقت الذي تسعى فيه دولة الكويت إلى تحقيق رؤيتها لعام 2035، كانت هناك عدة أنشطة تشريعية ضرورية لضمان إقامة المؤسسات المناسبة. إحدى تلك المؤسسات الهيئة العامة للقوى العاملة (PAM) التي تأسست في عام 2013. وهي مكلّفة بوضع الأسس اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بسوق العمل. حيث كلفت الهيئة بالإشراف على القوى العاملة بالقطاعين الحكومي والخاص والعمل على توفير الحماية لحقوق العمال بمبادئها المتمثلة في رفع إنتاجية السوق مع توفير الحماية لحقوق العمال حيث يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر بفرص جديدة وأن تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى أن الهيئة كانت مؤسسة حكومية حديثة العهد، فإن قدراتها الداخلية كانت بحاجة إلى دعم للاستجابة للقضايا المتعلقة بالعمل.

نتيجة لذلك، وبالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) والهيئة العامة للقوى العاملة (PAM)، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) برنامجًا مشتركًا من خبرات وكالات الأمم المتحدة الثلاث لمعالجة الضعف المتعلق بالعمل ويعتبر إطار الشراكة الأول من نوعه مع وكالات الأمم المتحدة. كما تم إعداد برنامج الأمم المتحدة المشترك لتوفير تدريب مكثف ودعم فني للهيئة العامة للقوى العاملة (PAM) والتي من شأنها أن تساهم بشكل مباشر في ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية وتحديدا في ركيزتي مكانة دولية متميزة وإدارة حكومية فاعلة، مع المساهمة أيضًا في التزام دولة الكويت بتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة وتحديدا الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) من أهداف التنمية المستدامة.

لتحسين أنظمة العمل في دولة الكويت، تم تنفيذ العديد من الأنشطة التي أدت إلى:

- **تحسين قدرات صنع السياسات البحثية والقائمة على الأدلة لموظفي الهيئة العامة للقوى العاملة (PAM)**
  - إجراء ثلاث دراسات بحثية حول: الشبكات الاجتماعية وعلاقتها بسوق العمل الكويتي، تحسين العمليات وتوثيق ممارسات التوظيف والمشتريات، تحليل السيناريو والتكوين المستقبلي لسوق العمل الكويتي، حيث ساهمت هذه

الدراسات في صنع سياسات الهيئة العامة للقوى العاملة (PAM) وعملها اليومي.

- تقديم برنامج تدريب مكثف لتنمية القدرات لـ 274 مشاركاً من بينهم موظفين من الهيئة العامة للقوى العاملة، والقضاة، وممثلين عن أصحاب العمل ومنظمات العمال.

- تحسين القدرات البحثية التنظيمية للهيئة العامة للقوى العاملة بشكل كبير من خلال تنظيم البحوث التشاركية وبرامج التدريب من خلال تطبيق نهج عملي للتعلم بالممارسة مع وحدة البحث. وقد أسفر عن ذلك 10 توصيات ونموذج مقترح لتقدير احتياجات سوق العمل الكويتي. كما أقيمت ورش عمل للنشر مع الشركاء الحكوميين المعنيين لمعالجة النموذج المقترح والتغييرات السياسية ذات الصلة. تضمنت ورش العمل الخاصة بالنشر تدريباً للحكومة والشركاء الاجتماعيين المعنيين بشأن القضايا المتعلقة بما يلي:

  - الصحة والسلامة المهنية في قطاع البناء
  - بروتوكول المؤتمر والعلاقات الدولية
  - التفتيش على السلامة والصحة المهنية في قطاع النفط
  - معايير العمل الدولية للقضاة
  - أداة الإعلام التوعوي حول ظروف العمل ومخالفة ظروف العمل ومعايير العمل الدولية
  - مراجعة قانون العمل الكويتي

تحسين المشاركة الثلاثية في نظام معايير العمل الدولية (ILS)

- شارك ممثلي الهيئة العامة للقوى العاملة في ورشة عمل تدريبية دولية نظمها مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين بإيطاليا حول معايير العمل الدولية وتم تكليف المشاركين بإعداد وتقديم تقارير الكويت السنوية إلى ملف منظمة العمل الدولية.

- تم تنفيذ ثلاث دورات تدريبية ثلاثية حول معايير العمل الدولية في دولة الكويت وحضرها مشاركون من الهيئة العامة للقوى العاملة وكذلك منظمات أصحاب العمل والعمال.

تحسين أنظمة تفتيش العمل مع تحسين المعرفة بمعايير العمل الدولية (ILS) وخدمات السلامة والصحة المهنية (OSH)

- زارت بعثة فنية من المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية دولة الكويت لجمع بيانات تفتيش العمل، وإجراء المقابلات، ومراقبة الوضع الحالي، وإعداد الوثائق لإعداد تقييمات تفتيش العمل والتدريب، وتم إعداد تقرير التقييم. وتماشياً مع تقرير تقييم منظمة العمل الدولية ولتعزيز استيعاب الهيئة العامة للقوى العاملة لمعايير الصحة والسلامة المهنية (OSH) تم تقديم التدريبات التالية:

  - سياسة وتخطيط تفتيش العمل.
  - مقدمة عن السلامة والصحة المهنية في مكان العمل
  - أساسيات السلامة والصحة المهنية وتقييم المخاطر
  - التفتيش على السلامة والصحة المهنية في قطاع البناء
  - التفتيش على السلامة والصحة المهنية في قطاع النفط
  - تقنيات التدريب والمهارات الشخصية بما في ذلك برنامج شهادة تدريب المدربين

تم دعم مبادرة حماية التابعة لجمعية حقوق الإنسان وتم إنتاج ملصقات ورسوم بيانية للصحة والسلامة المهنية بخمس لغات، وتم ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. كما تم تدريب المتطوعين على الصحة والسلامة المهنية، حيث تم تطوير ثلاثة مقاطع فيديو حول السلامة والصحة المهنية / ومعايير العمل الدولية.

تفعيل استراتيجية التعزيز المؤسسي

- تم تنفيذ مهمة استطلاعية لفحص القدرات المؤسسية للهيئة العامة للقوى العاملة وتمت مراجعة العمليات الإدارية داخل المنظمة وعليه تم تطوير الإستراتيجية

مع مؤشرات الأداء الرئيسية بناءً على الدراسة البحثية التي أنتجت دليل لتحسين عمليات الإدارة في الهيئة العامة للقوى العاملة وعزز الدعم في نهاية المطاف قدرات الهيئة العامة للقوى العاملة على إصدار التقارير المحلية والدولية.

قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك تدريبًا مكثفًا على القدرات ودعمًا تقنيًا طوال مدة المشروع. وقد أدى العمل إلى زيادة الوعي والاستعداد للهيئة العامة للقوى العاملة والتماسك المؤسسي العام حول قطاع العمل في دولة الكويت.

مشروع دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية

في عام 2010، أطلقت حكومة دولة الكويت رؤيتها لعام 2035 والتي تم تصميمها ليتم تنفيذها على مدى خمس مراحل تطوير متتالية لتحويل البلاد إلى مركز إقليمي ومالي وتجاري. تتكون المراحل من خمس خطط تنموية خمسية بدأت عام 2010 وتركز على: الأنشطة التشريعية (2010-2015) البنية التحتية (2015-2020) مشاركة القطاع الخاص (2020-2025) الاقتصاد القائم على المعرفة (2025-2030) والانتقال نحو الكويت الذكية (2030-2035). الرؤية هي مسؤولية جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ويتطلب ذلك تعاونهم الكامل لتحقق هذه الرؤية.

تضطلع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدور رائد في التخطيط الاستراتيجي وتنسيق الرؤية لضمان أنها على المسار الصحيح. ومن أجل القيام بذلك، يجب دعم قدراتها المؤسسية بقدرات ذات فعالية قادرة على إدارة الخطة. ونتيجة لذلك، تعاونت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير إطار للدعم الفني الذي من شأنه تحسين قدراتها وكذلك قدرات الكيانات الحكومية الأخرى لتنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 (KNDP). تم إضفاء الطابع الرسمي على التعاون كمشروع شامل من شأنه أن يكون له ثلاث مخرجات رئيسية تركز على تقديم الدعم إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والإدارة المركزية للإحصاء (CSB) والكيانات الحكومية الرئيسية الأخرى. كان الهدف الرئيسي للمشروع هو ضمان بناء القدرات وتوفير الخبرات الفنية.

ساهمت نتائج المشروع بشكل مباشر في التزام دولة الكويت بتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة تحديدًا الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) بالإضافة الى انه تم نغطيه جميع أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة المشروع مع المساهمة أيضًا في ركيزة إدارة حكومية فاعلة لخطة التنمية الوطنية الكويتية.

وتم تحقيق المخرجات الاستراتيجية الثلاثة من خلال تنفيذ أنشطة مختلفة:

- **تحسين القدرات المؤسسية للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD)**
  - عند بدء المشروع، تمت مراجعة الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD).

يتضمن المخطط التنظيمي الجديد توصيفات وظيفية واضحة مع مهام ومسؤوليات محددة وتفويضات السلطة. تم إجراء تدقيق وتحليل للمهارات المؤسسية ونتيجة لذلك، تم تصنيف الوظائف وفقًا لمهامها، وتم تبسيط إجراءات التشغيل الموحدة لمعالجة الدورة المستندية وتحسين كفاءة العمليات.

- تطوير استراتيجية الموارد البشرية. تتضمن الاستراتيجية تخطيط لتدريب وتطوير طويل الأجل يهدف إلى تطوير الكفاءات والحفاظ على مسار وظيفي ناجح لجميع الموظفين. كما تم تطوير نظام لإدارة الأداء، بالإضافة إلى حزمة توجيهية للموظفين الجدد.
- كجزء من الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD)، تم إنشاء 4 مراكز: مركز الكويت للسياسات العامة، ومركز الاقتصاد المعرفي الكويتي، والمركز الوطني لأبحاث ودراسات التنمية، والمرصد الوطني للتنمية المستدامة.

هذه المراكز هي جزء من نهج مبتكر وقائم على الأدلة لتخطيط وتنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP) وقد تم دعم هذه المراكز بالاستشارات الفنية.

- تزويد االعديد من الإدارات داخل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) بما في ذلك المراكز الأربعة بمستشارين متفرغين لدعم العمل، بدءًا من الاقتصاد، الاقتصاد الكلي، الإحصاءات، اقتصاد المعرفة، نظم المعلومات الإدارية، إدارة المشاريع، العلاقات الدولية، الحوكمة، التعليم، الترجمة، الاتصالات، التصميم الجرافيكي والتنمية المستدامة. ساهمت هذه الاستشارات في تبادل المعرفة مع الموظفين العاملين داخل الإدارات وكذلك عبر الإدارات الأخرى.
- ونفذ المشروع تدريب فني متخصص بالقيادات لجميع جهات الدولة المختلفة بهدف تنمية القدرات وفق الأتي:

جهة التدريب	اسم الدورة	عدد الحضور	الفئات المتدربة
كلية هارفارد للأعمال	تنمية القيادات الإدارية	34	وكيل وزارة – وكيل مساعد
شركة DODS	برنامج تدريب القيادين في مجال التخطيط الاستراتيجي	70	مدير – مراقب- رئيس قسم
UNITAR معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث	ورشة المهارات القيادية لقادة المستقبل	13	مدير – وكيل مساعد

- تم دعم إعداد خطة استراتيجية لتوضيح رؤية دولة الكويت 2035، بما في ذلك خطط العمل التنفيذية للجهات الحكومية التي تم تطويرها ودعمها. تحليل ركائز خطة التنمية الوطنية الكويتية للفترة 2019/2018. تم دعم تنفيذ خطة التنمية السنوية في إطار كل ركيزة بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين. تم تطوير آلية جديدة لضمان التوافق مع خطة التنمية الوطنية الكويتية ورؤية دولة الكويت 2035 واستخدامها لفحص 170 مقترح مشروع من قبل الهيئات العامة.

- تطوير العديد من التقارير والموجزات والدراسات من خلال المشاركة بإصدار موجزات اقتصادية ربع سنوية، وتقارير أسبوعية تعرض تطورات الاقتصاد الكلي، والشؤون الجارية والقضايا التي تؤثر على الصناعات الوطنية، وأوراق السياسات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتطوير الإدارة العامة في دولة الكويت، ووضع إطار للحوكمة المؤسسية للإدارة العامة.

- إصدار أول تقرير للمراجعة الوطنية الطوعية (VNR) في دولة الكويت، والذي يعرض تقدم الدولة نحو أهداف التنمية المستدامة وقد تم إصدار التقرير من خلال مشاورات مكثفة وخضع الإنتاج لعملية تشاور قوية لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، ساهمت هذه الدراسات جميعها في إعداد خطة التنمية الوطنية للكويت 2020-2025.

- تم إصدار التقرير الطوعي الوطني الثاني VNR2 وتقديمه في المنتدى السياسي رفيع المستوى في يوليو 2023.

- إنشاء الروستر(بنك المعلومات الخاص بتسجيل أصحاب الخبرات من الكوادر الوطنية) للاستعانة بهم وفق الآليات المتبعة في المشاريع التي يتم تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة.

- تم تنفيذ العلامة التجارية «كويت جديدة» من خلال البرنامج وتم إطلاق حملة إعلامية لرفع مستوى الوعي العام حول الدور الذي يؤديه جميع أصحاب المصلحة تجاه خطة التنمية الوطنية الكويتية لتعزيز مكانة الكويت العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. شارك في الحملة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع مراحل تصميمها وتصورها وإطلاقها. كما تم نشر مواد توعوية في «Oxford Business Group» و«Newsweek» و«The New York Times»، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المحلية.

- وضع تصور وتنفيذ العديد من الأحداث مثل "منتدى الاقتصاد المعرفي"، و"الحدث السنوي لكويت جديدة" و"برنامج القيادة الشبابية" كما تم تنفيذ مبادرات الجوائز وتشمل وزارة المالية «جائزة التميز» و«جائزة التنمية المستدامة» التي تهدف إلى تشجيع مشاركة شركات القطاع الخاص والحكومي والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الممارسات التجارية المستدامة والمساهمة في خطة التنمية الوطنية الكويتية وأهداف التنمية المستدامة.

- إعداد التقرير الوطني للإسكان لدولة الكويت وتقديمه لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية في الأكوادور في عام 2016.

- عمل الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية بالجهاز الإداري 2019.

- رعاية مؤتمر الورشة المحلية والإقليمية 2YLP .

- تحديث النظام الآلي الخاص بمتابعة خطة التنمية في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .

- تحسين التصنيف السيادي لدولة الكويت : تم إعداد خارطة الطريق الوطنية لتعزيز التصنيف الائتماني السيادي للكويت» من خلال تقديم العديد من الخطط الإصلاحية لمواجهة تحديات الكويت في 6 مجالات: الإنفاق الحكومي، والسياسات المالية، والسياسات الاقتصادية، وسياسات الإسكان، وسياسات الخصخصة، وإنشاء بنك التنمية وقد صادقت حكومة الكويت على خارطة الطريق وأنشأت فريق عمل مشترك بين الوزارات تحت قيادة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة المالية لصياغة والإشراف

على تنفيذ خطط العمل التفصيلية في إطار المجالات الستة المقترحة.

- إعداد سياسة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار تنمية القدرات المؤسسية لمشروع خطة التنمية الوطنية الكويتية تم دعم وزارة التعليم العالي في إعداد سياسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إجراء تحليل شامل للتعليم العالي ونظام وسياسات البحث العلمي من خلال التقييم المسبق والتقييم اللاحق حيث سيتم تحديد فجوات السياسات وتحديد التوصيات وإجراء تحليل معياري شامل لأداء التعليم العالي في الكويت والبحث العلمي مقارنة بأفضل الممارسات العالمية والإقليمية ذات الصلة بالكويت مع تحديد الدروس المستفادة وفجوات في الأداء وربطها بمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs). و تحليل السياسات الحالية المتعلقة بتحسين برامج جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ومعالجة الاختلالات في سوق العمل، وزيادة قدرة التعليم العالي على قيادة اقتصاد المعرفة وتحديد فرص التحسين .

- **تحسين القدرات المؤسسية للإدارة المركزية للإحصاء (CSB) .**

- تعيين العديد من المستشارين بالإدارة المركزية للإحصاء لدعم الإدارات المختلفة خاصة بين الاقتصاد الكلي، ضبط الجودة، الأمن السيبراني، الاقتصاد الإحصائي، الديموغرافيا، الإحصاءات الوطنية، الإحصاءات الزراعية والسجل الوطني وغيرها. ساهمت هذه الاستشارات في تبادل المعرفة مع الموظفين العاملين وتم تنفيذ ورش عمل تدريبية منتظمة بما في ذلك دورات حول استخدام برنامج (STATA). كما تم ترتيب جولات دراسية إلى مصر والمفوضية العليا للتخطيط في الدار البيضاء بهدف نقل المعلومات والخبرات حول استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة لاستخراج ومعالجة المعلومات للتعداد التسجيلي لعام 2020.

- تحسين القدرات الفنية داخل الإدارة المركزية للإحصاء في أخذ عينات المسح، ورفع مستوى النظم الإحصائية لجمع ونشر البيانات ومراجعة المنهجيات الإحصائية. ساهمت القدرات التي تم تجديدها في التحضير للتعداد التسجيلي لعام 2020. كما تم تحسين قدرات الموظفين في العمل على جمع وتحليل ونشر إحصاءات التجارة الخارجية والمؤشرات الفصلية.

- إجراء مسح الدخل والإنفاق الأسري من 2019-2021. حدد المسح أن إنفاق الأسرة ودخلها يحددان مستويات المعيشة في دولة الكويت وكيف ستؤثر على العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. قدم المسح تحديثًا مهمًا للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للأسر المعيشية والفردية التي من شأنها أن تساعد في صنع السياسات والتخطيط ومن خلال المشروع أيضا تم عمل مشروع توعوي بأهمية المشاركة بالمسح وأهمية نتائج المسح من خلال الوسائل الإعلامية .

- عمل مسح تأثير جائحة كورونا على السلوك الاستهلاكي والدخل الأسري في دولة الكويت

◄ **الدعم الفني لبعض الجهات الحكومية المعنية ا لمتخصصة**

- استفادت جهات حكومية مختلفة من البرنامج وتم تزويدها بخبراء لبناء قدراتها الداخلية. وتشمل هذه الجهات: وزارة المالية، مكتب الإنماء الإجتماعي، جمعية السعد الخيرية، الهيئة العامة للغذاء والتغذية، الهيئة العامة للصناعة، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة لشئون الإسكان، وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة، الهيئة العامة للقوى العاملة، دار الآثار الإسلامية والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

- ساهم المشروع في دعم دار الآثار الإسلامية في تنفيذ دورات عملية في مجال تصميم المعارض – إدارة المتاحف وإقامة المعارض الدولية لعدد 30 متدرب.

- وضع استراتيجية وخطة عمل جديدتين للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة يرسمان سياسات خطة التنمية

الوطنية الكويتية المتعلقة بالأسرة ويضمنان أن الاستراتيجية الجديدة تتماشى مع هذه السياسات. وتتضمن الاستراتيجية عدة عناصر تهدف إلى تمكين المرأة خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى تطوير قانون يجرم العنف الأسري، وتدابير وقائية وداعمة ضد العنف الأسري وأنشطة رفع الوعي وآليات حول قضايا الأسرة التي تعزز المساواة.

- تقديم المساعدة الفنية لوزارة المالية في مجال التخطيط الاستراتيجي ومواءمة استراتيجيات الوزارة مع أهداف الإصلاح المالي مع دعم صياغة مذكرة لتشكيل لجنة رفيعة المستوى للإشراف على نظام تكنولوجيا المعلومات «نجاح» وإعداد خطة العمل السنوية 2017-2018.
- وضع الخطة الرئيسية للتنمية الحضرية والتقرير الوطني الأول للتنمية الحضرية المستدامة في دولة الكويت.
- تطوير وتنفيذ استراتيجية بحثية لإدارة البحوث والدراسات بوزارة شؤون مجلس الأمة
- تم دعم إدارة مكافحة الإغراق التجاري بالهيئة العامة للصناعة في تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بما في ذلك تقديم المشورة الفنية وإعداد الدراسات ذات الصلة والمذكرات القانونية وتقارير الحقائق.
- تمت مساعدة الهيئة العامة للغذاء والتغذية (PAFN) في تطوير خطتها الاستراتيجية الخمسية. كما تم إجراء تحليل رباعي (SWOT) للوضع وصياغة رؤية ورسالة الهيئة العامة للغذاء والتغذية (PAFN).
- دعم وزارة الدفاع في تحديث الهيكل التنظيمي الإداري الخاص بها .
- دعم الهيئة العامة للإسكان : تقديم دعم فني من اجل إنشاء مكتب برنامج استراتيجي للهيئة العامة للرعاية السكنية (PAHW) لإدارة مشروع مدينة جنوب المطلاع ، تم إجراء مراجعة فنية لجدول التسليم الرئيسي، وخطة لوجستيات البناء بالإضافة إلى جولة ثانية من مراجعات إجراءات التشغيل الموحدة لفريق البرنامج الاستراتيجي، ونتيجة للدعم الفني الذي تم تلقيه استطاعت الهيئة العامة للرعاية السكنية (PAHW) توفير ما يقارب 50 مليون دينار كويتي

تنفيذ برنامج العمل اللائق في الكويت

تماشيا مع معاير العمل الدولية، وقعت الهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت بالشراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO) أول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد (DWCP). بهدف البرنامج الى معالجة تحديات سوق العمل بشكل مشترك وتحقيق العمل اللائق في دولة الكويت. ونتيجة لذلك، ولتنفيذ البرنامج، تعاونت منظمة العمل الدولية مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت من خلال وثيقة برنامج التعاون الوطني.

ركز البرنامج على الأولويات الثلاث التالية:

- **الأولوية 1:** تعزيز مهارات العمال الوافدين من النساء والرجال
- **الأولوية 2:** تحسين أطر الحوكمة المعنية بشئون العمالة الأجنبية
- **الأولوية 3:** تعزيز الحوار الاجتماعي والشراكة الثلاثية

ساهم البرنامج بشكل مباشر في خطة التنمية الوطنية الكويتية نحو رأس مال بشري إبداعي وإدارة حكومية فاعلة مع المساهمة أيضا في التزام الكويت بالهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف رقم 10 المعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

كما وركز التعاون على تنفيذ الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

- **تحسين إطار تحديد المهارات المطلوبة وأنظمة إصدار الشهادات للجهات الحكومية المسؤولة.**
  - تم تدريب موظفي PAM وGSSCPD على تحديد المهارات المهنية المطلوبة لسوق العمل مع مطابقتها مع متطلبات التجارة والتنوع الاقتصادي.
  - إجراء ببحث عن الممارسات الحالية لاختبار المهارات المطلوبة في الكويت واستخدام معاير منظمة العمل الدولية لإصدار دليل تشغيلي موحد بشأن اختبار المهارات وإصدار الشهادات.
  - تم إجراء مراجعة وتقرير عن مساهمة الهيئة العامة للقوى العاملة في مدى التقدم لتحقيق الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة.

◄ **تحسين حماية العمال الوافدين من النساء والرجال بما في ذلك تحسين آليات منع النزاعات وحلها والوصول إلى إجراءات العدالة للعمال الوافدين وخدم المنازل**

- نظمت منظمة العمل الدولية مشاورة وطنية حول تعزيز أنظمة تسوية المنازعات العمالية الفردية مع الهيئة العامة للقوى العاملة لمناقشة أنظمة تسوية المنازعات والوصول إلى العدالة للعمال الوافدين في الكويت. وحضر المشاورات ممثلون عن غرفة تجارة وصناعة الكويت والإتحاد العام لعمال الكويت ومنظمة العمل الدولية وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسفارات ومنظمات المجتمع المدني.
- تم إجراء مقابلات مع الموظفين بالهيئة العامة للقوى العاملة لجمع البيانات التي من شأنها أن تؤدي إلى دراسة تشخيصية عن العمالة المنزلية. تم تحديد جوانب النقص المطلوبة لتدريب المحققين بإدارة العلاقات بالهيئة العامة للقوى العاملة والمعنيين بحل النزاعات. يهدف التدريب إلى تسليط الضوء على آليات حل النزاعات العمالية في الكويت وتعليم المهارات الشخصية اللازمة لتقنيات الاتصال والتفاوض والمقابلة الفعالة.
- نظمت ورشة عمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والإتحاد العام لعمال الكويت حول تفكيك نظام الكفالة. وتهدف الورشة مناقشة الموضوعات المختلفة لحوكمة العمالة الأجنبية وتنمية المهارات والاعتراف بها والحوار الاجتماعي وذلك بحضور ممثلين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.
- بموجب اتفاقية مع الإتحاد العام لعمال الكويت، أنشئت وحدة للمساعدة القانونية داخل الهيئة العامة للقوى العاملة. كما تم تحديد أدوار ومسؤوليات المحامين والمتطوعين وتم إجراء تدريب لضمان تسجيل شكاوى العمل ومعالجتها.

◄ **تحسين الإطار القانوني وهيكل الحوار الاجتماعي وقدرات الشركاء الاجتماعيين.**

- أجريت دراسة تقييمية واستطلاعية للحوار الاجتماعي في الكويت. تم تنظيم العديد من ورش العمل والاجتماعات الاستشارية عبر الإنترنت ل PAM وGSSCPD وKTUF وKCCI.

كما جرت مناقشات رفيعة المستوى مع الجهات المعنية ونتيجة لذلك صدرت وثائق رفيعة المستوى تدعم جدول أعمال البرنامج في تعزيز العمل اللائق في الكويت. ونفذت برامج تدريبية ناجحة لبناء قدرات الموظفين الحكوميين. وقد أسهم البرنامج إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف الإنمائي الشامل للمشروع.

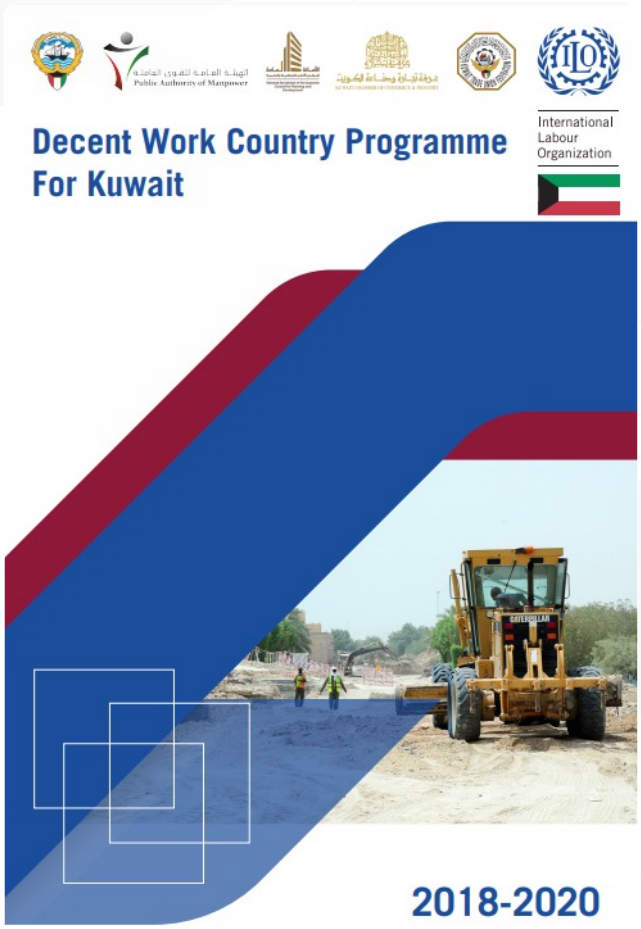

تعزيز الجهود الحكومية الكويتية لتعزيز المتطلبات النزيهة لتوظيف العمالة الأجنبية

في إطار الجهود لتعزيز التوظيف النزيه للعمالة الوافدة، تعاونت الهيئة العامة للقوى العاملة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع منظمة الهجرة الدولية (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتعزيز وتمكين المؤسسات الوطنية المعنية لتحسن جهود الحوكمة المؤسسية لحماية العمالة الوافدة. كما ركز التعاون بشكل خاص على الاستجابة الثانوية لكوفيد 19- من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة للهجرة / الحركة.

ساهم المشروع بشكل مباشر في خطة دعم التنمية الوطنية الكويتية لتعزيز مكانة الكويت العالمية مع المساهمة أيضا في التزام الكويت بالهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف رقم 10 المعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

أثناء تنفيذ البرنامج، نظمت منظمة الهجرة الدولية ورشة عمل للموظفين الفنيين للتعريف بنظام نزاهة التوظيف الدولي (IRIS). يندرج التدريب تحت مسمى التوظيف النزيه. شملت المرحلة الأولية للبرنامج التركيز على زيادة الوعي والمعرفة للمؤسسات الوطنية المعنية بالمهارات اللازمة لتفعيل خطط التوظيف النزيه عبر مختلف القطاعات. كما تم العمل على تعريف وتحديد مفهوم التوظيف النزيه واستكشاف طرق تنفيذ نظام IRIS في الكويت وتوضيح في كيفية توجيه مبادئ IRIS للمهام والوظائف المختلفة وفقا للمعايير الدولية. ركز البرنامج أيضا على مناقشة كيف يمكن للإدارات المسؤولة الالتزام بالمعايير الدولية والالتزام بتطبيق مبادى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالإضافة إلى مناقشة كيف يمكن للمبادرات والتشريعات الإدارية المحدثة لمختلف القطاعات تعزيز التوظيف النزيه. وقد استفاد من حضور ورشة العمل مجموعة من المهنيين من إدارات مختلفة للهيئة العامة للقوى العاملة لتشمل: قسم تقدير احتياجات سوق العمل وإدارة التفتيش والمتابعة وإدارة العقود الحكومية وإدارة العمل المنزلي وقسم التوظيف في القطاع الخاص والعلاقات الدولية كما استفاد أيضاً من التدريب مهنيون من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والبنك الدولي.

كما نظمت أيضا منظمة الهجرة الدولية ورشتان عمل بشأن مكافحة الإتجار بالبشر. ركزت ورشة العمل الأولى على شرح وتوضيح المفاهيم والأطر والمؤشرات الوطنية المعنية بالموضوع، بينما ركزت ورشة العمل الثانية على سبل مساعدة الضحايا وتنسيق الجهود والتعاون

وآليات الإحالة المتعلقة بالاتجار بالبشر. حضر الورشة ممثلون عن الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة العدل ووزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الداخلية.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة وباء كوفيد-19

هاكاثون الشركات الصغيرة والمتوسطة: سلسلة هاكاثون دولة الكويت × وباء كوفيد 19- بالشراكة مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) أطلق الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت أول هاكاثون "الكويت تخترق الأزمة" كجزء من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سلسلة #COVID-19 vs Q8 في أبريل 2020.

نشر الهاكاثون تحديين واجهتهما الدولة خلال وباء كوفيد-19:

- التغلب على نقاط الضعف في سلاسل التوريد:

حث هذا الهاكاثون المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة على ابتكار حلول مبتكرة للتغلب على قيود سلاسل التوريد المحتملة أو التباطؤ أو حتى الأعطال للسلع والخدمات التجارية المتأثرة بوباء كوفيد 19- والأزمات المماثلة في المستقبل في القطاعات التالية: الغذاء والسلع غير الغذائية، والخدمات.

- أفكار تجارية جديدة ومبتكرة للخدمات الصحية والرفاهية :

يبحث الهاكاثون عن أفكار تجارية مبتكرة في قطاع الخدمات الصحية في وقت أزمة كوفيد 19- وما بعدها على المدى الطويل.

استهدف الهاكاثون الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية في دولة الكويت بحلول مبتكرة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد 19-. وتم دعم المشاركين من قبل مدربين مكونين من فريق متعدد التخصصات من المستشارين والخبراء من خلفيات مختلفة تتراوح بين مستشاري الابتكار وإدارة الأعمال والعلوم والإدارة العامة. كان دور فريق التدريب هو تسهيل التفكير التصميمي للفرق وتشجيع المناقشات بين أعضاء الفريق للوصول إلى مجموعة من الحلول المبتكرة. أعطيت الفرق 5 أيام لتطوير الحلول وقامت لجنة التقييم المكونة من فريق متعدد التخصصات يتألف من مستشارين من مؤسسات مختلفة بتقييم المقترحات. تم إعطاء كل تحدي مجموعة من المعايير المصممة للمشكلة المطروحة لتوجيه الحكام في تقييم حلول الفرق، وحصل اثنان من الفائزين على جائزة قيمتها 5000 دينار كويتي.

وكان الفائزون:

← **التحدي الأول:**

تم اختبار - مؤسسة الألبان والأغذية الكويتية

بيان الفكرة:

"ثقة" هو سوق افتراضي لتقليل الهدر غير الضروري للخضروات والفواكه من خلال ربط المزارعين والمستهلكين مع ضمان الجودة.

← **التحدي الثاني:**

(MAZ - Blocktech Technology) تقنية بلوك تك

بيان الفكرة:

نظام سجلات (IBN-SINA) أعد مستشفى ابن سينا

الرعاية الصحية الرقمية المتكامل الذي يربط بين ثلاثة من أصحاب المصلحة في النظام البيئي للرعاية الصحية: المرضى ومقدمو الرعاية الصحية وسلطات وزارة الصحة.

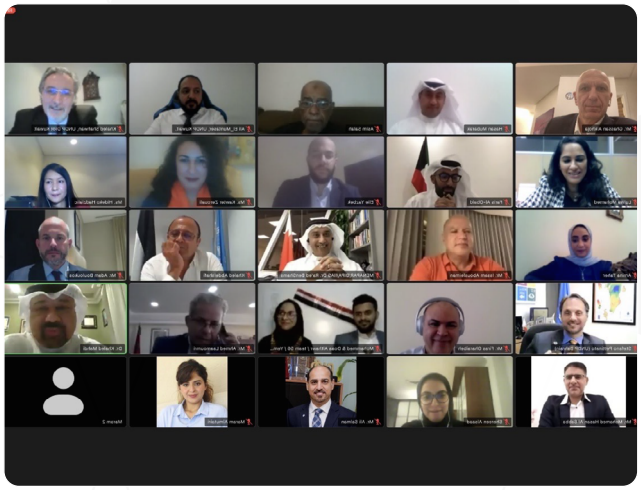

التدريب الإعلامي على الحساسية تجاه النوع الاجتماعي: "نحو وسائط أكثر حساسية واستجابة لقضايا النوع الاجتماعي"

أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت بالشراكة مع مركز أبحاث ودراسات المرأة بجامعة الكويت والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) تدريبًا إعلاميًا على الحساسية تجاه النوع الاجتماعي بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP) بمشاركة من أصحاب المصلحة من الأمم المتحدة والحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

وكان لظهور جائحة (كوفيد 19-) نتيجة سلبية في زيادة العنف ضد النساء والفتيات (VAGW) خاصة مع زيادة الإغلاق الوطني (الحظر الكلي) كوسيلة لاحتواء انتشار الفيروس. وجدت النساء والفتيات أنفسهن معزولات بشكل متزايد عن الأشخاص والموارد التي يمكن أن تساعدهن. ومع القلق الشديد من أن الوباء قد يؤثر ويعيق التقدم الهش في مجال المساواة بين الجنسين، كانت السلطات الكويتية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص تدعم بفعالية القضايا الرئيسية المتعلقة بالإصلاح القانوني والتمكين الاقتصادي والمزيد من البحث وجمع البيانات.

خلال الفترة من 27 إلى 29 يوليو 2020 عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت ورشة عمل افتراضية لمدة 3 أيام (3 ساعات لكل منهما) مع الصحفيين والإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المحلية حول تقديم وإنتاج تغطية مهنية ومعلومات موثوقة للجمهور وكيفية تصوير الوباء.

وكان الهدف من ورشة العمل أولاً، تعزيز معرفة ومهارات الإعلاميين من مختلف المنافذ لتوفير تغطية متنوعة ومتوازنة ومراعية للنوع الاجتماعي وإعداد التقارير في سياق جائحة (كوفيد 19-). ثانيًا، تحسين جودة العمل الإعلامي من منظور النوع الاجتماعي، وكذلك مساعدة وسائل الإعلام المختلفة على تحقيق التوازن بين الجنسين في إنتاج المحتوى وتجنب التحيز والتمييز بين الجنسين في تغطيتها الإعلامية.

وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جدول الأعمال من خلال تقديم مفاهيم حول كيفية تقديم الحلول البديلة لتوصيل المحتوى المتعلق بالمرأة. تمت أيضًا مناقشة المصطلحات العامة ومناقشتها مثل الجنس مقابل النوع الاجتماعي، والتوزيع غير العادل للموارد في المجتمع من منظور النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين مقابل الإنصاف، والمساواة بين الجنسين مقابل التوازن بين الجنسين، وتمكين المرأة مقابل المساواة بين الجنسين فضلاً عن وسائل الإعلام التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وسائل الإعلام المتحيزة ضد النوع الاجتماعي ووسائل الإعلام المهملة بين الجنسين، والفجوة بين الجنسين، ومؤشر الفجوة بين الجنسين، ووضع المرأة الكويتية في هذا المؤشر، ولماذا نحتاج إلى حقوق متساوية للمرأة، والعلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق المرأة ومسؤولياتها وفرصها.

أثبتت ورش العمل نجاحها في خلق بيئة آمنة لتعليم وتدريب العاملين في وسائل الإعلام للتفكير في المستويات الجزئية والكليّة لتصوير النوع الاجتماعي وتأثيره المباشر على المساواة بين الجنسين.

مسرع أهداف التنمية المستدامة "تجربة دولة الكويت"

مسرع أهداف التنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة هو أحدث مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة القطاع الخاص ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أجندة الأمم المتحدة لعام 2030 ويتضمن تعريف أصحاب المصلحة الوطنيين بشبكة عالمية من الأعمال وأهداف التنمية المستدامة وأنواع أخرى من مسرعات الأعمال. تهدف هذه المبادرة إلى إظهار كيف يمكن تفعيل أهداف التنمية المستدامة في سياق ابتكار الأعمال، والسعي لتحقيق مكاسب تجارية مع إحداث تأثير إيجابي كبير على الأهداف. الفكرة من وراء مسرع أهداف التنمية المستدامة هي مساعدة الشركات على رؤية أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية للبلد توفر فرصًا جديدة لحلول تجارية مستدامة ومربحة، ليس فقط لفترة ما بعد الجائحة، ولكن على المدى الطويل.

في العديد من البلدان أثرت جائحة (كوفيد 19-) بشدة على مجتمع الأعمال من خلال الاضطرابات التشغيلية. في الوقت نفسه، شجع الوباء أيضًا الشركات على استكشاف طرق جديدة لممارسة الأعمال التجارية من خلال إدخال تقنيات مبتكرة والتي لها تأثير طويل الأمد يتجاوز جائحة (كوفيد 19-). في ضوء دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت نحو نماذج أعمال أكثر استدامة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME Fund) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) مبادرة تجريبية لمسرّع أهداف التنمية المستدامة لاختبار وإظهار الفرص لنماذج الأعمال الجديدة والحلول المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP). بعد قصص النجاح والدروس المستفادة من الدنمارك ومولدوفا، تم تصميم هذه المبادرة التجريبية بطريقة لتكييف بيئة الأعمال في دولة الكويت بالإضافة إلى أولويات التنمية في البلاد.

يهدف برنامج تسريع أهداف التنمية المستدامة "تجربة دولة الكويت" إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية المختارة في تطوير نماذج أو خدمات أو منتجات أعمال مستدامة، ووضع سياق لفرص السوق والتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار جائحة (كوفيد 19-) وفترة ما بعد الجائحة وأولويات التنمية في البلاد.

دليل المتطوعين

خلال جائحة (كوفيد 19-) تم حشد 4000 متطوع وطني لدعم الأشخاص والأسر المحتاجة، بما في ذلك العمال المهاجرين العاطلين عن العمل. خلال الوباء، أعرب المديرون وقادة المنظمات غير الحكومية عن الحاجة إلى دليل تدريبي للمتطوعين. ودعماً لذلك، دعم متطوعوا الأمم المتحدة الدورات التدريبية و تم تطوير "دليل المتطوعين" بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية، ويهدف الدليل إلى مساعدة الأفراد والمجتمع والمنظمات غير الربحية والمنظمات الخيرية بأدوات التوجيه والمشاركة التطوعية المستمرة. كما يتضمن الدليل أفضل الممارسات للتكيف مع السياق الكويتي ويتضمن الكتيب السياسات والإجراءات مع أمثلة عملية.

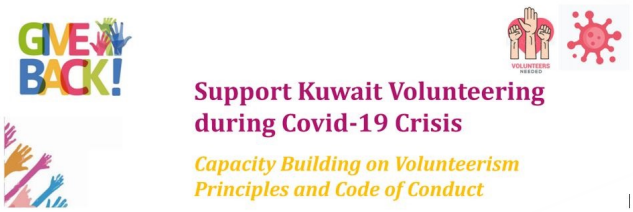

https://www.undp.org/kuwait/press-releases/virtual-workshop-supporting-volunteering-during- COVID-19-crisis

آثار جائحة (كوفيد19-) على الصحة النفسية واستهلاك الغذاء وديناميكيات العلاقات في دراسة دولة الكويت

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (GSSCPD) في دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرًا مشتركًا يركز على تأثير إغلاق جائحة (كوفيد 19-) على الصحة النفسية وأنماط استهلاك الغذاء وديناميكيات العلاقة والرفاهية البدنية.

والغرض منه هو توفير دعم للحكومة في كيفية الاستجابة لأزمة الوباء وتصميم الإجراءات من أجل استجابة متكاملة لكل من جائحة (كوفيد 19-) والأمراض غير المعدية وتوفير توصيات حول التغذية والخمول البدني وديناميكيات العلاقة.

يغطي المسح المجالات التالية:

- المعلومات السكانية والمعلومات الأساسية والتصور والموقف والممارسة حول جائحة (كوفيد19-).
- تقييم الصحة النفسية (الاكتئاب والتوتر والقلق).
- استهلاك الطعام.
- ممارسة الرياضة والنشاط البدني.
- ديناميات العلاقة (التوترات المنزلية والعنف).

https://www.undp.org/kuwait/publications/-COVID-19-state-kuwait

الملحق 1

تدريب الكوادر الوطنية ضمن مشاريع برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت ومكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اسم المشروع	عدد الكوادر الوطنية التي تم تدريبها
مشروع الدعم للهيئة العامة للقوى العاملة	274
مشروع دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية	1500
مشروع تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة	598
مشروع برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين في دولة الكويت	17
مشروع تمكين الشباب والرياضة في دوله الكويت	75
مشروع ديوان المحاسبة لدعم تقييم الأداء والتدقيق الداخلي	400
مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للمرور	332
مشروع إعداد تقرير التنمية البشرية لدولة الكويت	15
مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تعاطي المخدرات	178
مشروع دعم الهيئة العامة للبيئة في تنفيذ مبادرة الحوكمة البيئية	137
مشروع دعم إنشاء مركز الكويت للسياسات العامة	1000
مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين	827
مشروع الحفاظ على التراث الثقافي الكويتي	139
مشروع تعزيز القدرات الوطنية لإعداد تقرير توقعات الطاقة الوطنية الكويتية	62
مشروع مكافحة الفساد في دولة الكويت	75
تنفيذ برنامج العمل اللائق في الكويت	88
تعزيز الجهود الحكومية الكويتية لتعزيز المتطلبات النزيهة لتوظيف العمالة الأجنبية	20

الملحق 2

المشاركات الدولية والمحلية في فعاليات برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركات الدولية :

- الاجتماع الحادي عشر بين الجهات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة الخاص ببرنامج المهنيين الفنيين المبتدئين (JPO) في بون - ألمانيا - إبريل 2016
- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي - يوليو 2016.
- ورشة العمل الإقليمية إنشاء وظيفة الابتكار في الخدمة العامة -أبريل 2018 – القاهرة
- المشاركة في أعمال الدورة 63 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة – مارس 2019 - نيويورك
- المشاركة في ورشة عمل BX Arabia - أبريل 2019 – بيروت
- المشاركة في منتدى تونس للمساواة بين الجنسين الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالتعاون مع UN WOMEN - تونس - أبريل 2019
- حضور الإجتماع الثاني عشر لبرنامج الموظفين المهنين الشباب JPO في روما- إيطاليا وذلك ضمن برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مايو 2019
- المشاركة بحدث جانبي في المنتدى السياسي رفيع المستوي لمناقشة الابتكار وتضمين الشراكات العالمية - يوليو 2019- نيويورك

المشاركات المحلية :

- ورشة عمل إقليمية حول مبادرة ازدهار المدن لرصد المؤشرات الخاصة بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة بالكويت - مايو 2017
- إطلاق المرحلة الثانية من تدريب القادة - إبريل 2018
- إطلاق المرحلة الثانية من بنك معلومات الخبراء - ديسمبر 2018
- ورشة عمل أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة - ديسمبر 2018
- ورشة العمل التطوعي ضمن برنامج التعاون الوطني بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الشباب ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - سبتمبر 2018
- افتتاح فعاليات الملتقى الثامن الذي ينظمه مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت تحت شعار (المرأة والقيادة) - أكتوبر 2018
- إطلاق مبادرة جائزة الكويت للمرأة المتميزة من داخل وخارج دولة الكويت - يناير 2019
- المشاركة في الجلسة الحوارية في مؤتمر الكويت الدولي (النزاهة من أجل التنمية) - يناير 2019
- تم إطلاق (تقرير آفاق الطاقة في دولة الكويت) في معهد الكويت للأبحاث العلمية - فبراير 2019
- تكريم الفائزات بجائزة الكويت الدولية للمرأة المتميزة - مارس 2019
- إطلاق المرحلة الثالثة من بنك معلومات الخبراء الوطني - سبتمبر 2019
- المؤتمر الإقليمي الأول حول تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة وخلال الفترة من 11-13 نوفمبر 2019
- تنظيم ورش عمل خاصة بموضوع مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبحضور الجهات ذات العلاقة بالتواريخ التالية:
- الدورة التدريبية الأولى يومي الأربعاء والخميس الموافق 10 – 11 نوفمبر2021

- الدورة التدريبية الثانية يومي الأحد والاثنين الموافق 14 – 15 نوفمبر 2021
- فعالية عالية المستوى مع الاتحاد الأوربي في الكويت حول التمكين الاقتصادي بهدف عرض التطورات في تمكين المرأة والهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة وقصص نجاح الشركات الكويتية الرائدة بتاريخ 22 نوفمبر 2022.
- حلقة نقاشية افتراضية بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل المدن الصديقة للبيئة وذلك لمناقشة حلول التطوير البناء للمدن البيئية ونحو تحقيق خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2035 بتاريخ 18 يناير 2022.
- ورشة عمل للمنظمات غير الحكومية، الجمعيات الخيرية، للتدريب على المهارات المالية وإدارة المشاريع في سياق أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19- بحضور مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووزارة الشئون الاجتماعية – يوليو 2020 .
- ورشة عمل حول (ورشة تدريبية لدعم العمل التطوعي في الكويت) خلال أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19- بحضور مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ووزارة الشئون الاجتماعية – يوليو 2020.
- ورشة عمل حول (نحو إعلام أكثر حساسية واستجابة لقضايا المرأة) بحضور مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومركز دراسات وأبحاث المرأة بجامعة الكويت – يوليو 2020
- ورشة عمل حول (الاقتصاد بقيادة القطاع الخاص) بحضور مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في دولة الكويت – يوليو 2020.
- إطلاق المسابقة الأولى للايدياثون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP – سبتمبر 2020.
- الحلقة النقاشية حول (مدن المستقبل بعد جائحة كوفيد 19) بحضور مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT – سبتمبر 2020.
- ورشة عمل حول التعريف بالنظام الدولي للتوظيف النزيه ضمن مشروع تمكين بحضور الهيئة العامة للقوى العاملة، ومنظمة الهجرة الدولية، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال الفترة من 25-23 نوفمبر 2020.
- بتاريخ 8 ديسمبر 2020 شاركت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعلان نتائج الفائزين بمسابقة Ideathon
- تحت رعاية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تم استضافة الاجتماع الثالث عشر لبرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين الافتراضي بمشاركة 112 دولة بالإضافة الى وكلات الأمم المتحدة ذات العلاقة بتاريخ 3-2 نوفمبر 2021.
- حلقة نقاشية افتراضية بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل المدن الصديقة للبيئة وذلك لمناقشة حلول التطوير البناء للمدن البيئية ونحو تحقيق خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2035 بتاريخ 18 يناير 2022.
- المشاركة في ورشة مناقشة مؤشرات التعافي لجائحة كرونا كوفيد 19- - بالتعاون مع الهيئة تشجيع الاستثمار ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 30 مايو 2022.
- رعاية والمشاركة في ورشة عمل للمشاورات الوطنية لقمة التحول في التعليم لعام 2022 - 3- 4 أغسطس 2022 دولة الكويت
- المشاركة في ورشة تأثير الاستثمار بالتمويل الإسلامي والصكوك الخضراء بأهداف التنمية المستدامة دولة الكويت11- 14 ديسمبر 2022
- تنظيم احتفال يوم المرأة العالمي 7 مارس 2023.
- ورشة افتراضية حول تطبيق الرؤى السلوكية للحد من الإرهاق وعزوف الموظفين المعالجين للعنف الاسري – الكويت 4 ديسمبر 2023.

التعاون التنموي بين حكومة دولة الكويت
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(2022-2015)